الاثـنـين فـلا بـد ان نكون مـتـواجـدين ايضـاً الاثنين، لذلك انهي، الدكتور عبدالحافظ.

الدكتور عبدالحافظ الشخانبه :

ارجـو الاسراع بتشكيل لجنة الطعـون للنظر في القضايا المستعجلة، يكون افضل لو شكلت اليـوم وليس في الاجتماع القادم.

دولة رئيس المجلس :

لا في داعي لتشكيلها اليوم لكن لدينا ايضاً وضع خـاص بالنسبة للجنة الطعون هناك عدة طعـون وردت للامـانه العـامـة للمجلس ولابد مـن تـصـنـيـفـهـا وعند تشكيل لجنة او لجـان الـطـعـون يجـب ان يأخـذ بعين الاعـتـبـار ان لايكون عـضـواً في اللجنة احداً من المطعون بهم ففي عندنا حوالي (١٥) طـعـن اظـنـي اليس كذلك استاذ صالح ؟ نعم.

السيد الامين العام : (١٢) طعن.

دولـة رئيس المجلس : (١٢) طـعن بدها عناية خاصة حتى نرتب او نتفق او نتعامل مع لجنة الطعـون بدقـة لان مـوضـوع قانوني ومهـم ان يكون مكتـمل التـفـاصيل. تفضل الاستاذ سميح.

السيد سميح الفرح :

ارجو ان تسمح لي ان اتقدم بالشكر الجزيل الى الاخـوة الزمـلاء الذي منحـوني هذه الثـقـة راجيـاً ان اكـون عـنـد حـسن ظن الجـمـيع، شكراً.

دولة رئيس المجلس :

شكراً استـاذ سـمـيح واسف اذا لم انتبه، شكراً تصبحون على خير يعطيكم العافية.

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الامة	دولة رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	طاهر المصري



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية

من الدورة العـادية الاولى لمجلس الامـة الثـاني عشر المنعـقدة في ١٣/جمادى الآخره/١٤١٤ هجريه الموافق ٢٧/١١/١٩٩٣ ميلادية

العدد (٢) الجلد (٣١)

■ جدول الاعمال ■

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الحادية عشرة) من صباح يوم (السبت) الموافق ٢٧/ ١١/ ١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية) من الدورة (العادية الأولى) برئاسة (دولة السيد طاهر المصري) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي) .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا أحد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : لا أحد

وتغيب عن الجلسة الأعضاء : الدكتور محمد الزبن

وحضر من الحكومة

١ . **دولة الدكتور عبد السلام المجالي** : رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع

٢ . **معالي الدكتور معن أبو نوار** : وزير الاعلام

٣ . **معالي الدكتور جواد العناني** : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

٤ . **معالي السيد وليد عصفور** : وزير الطاقة والثروة المعدنية

٥ . **معالي الدكتور عبد الله عويدات** : وزير الشباب

٦ . **معالي السيد أحمد العقايلة** : وزير دولة

٧ . **معالي الدكتور عبد السلام العبادي** : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

٨ . **معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٩ . **معالي السيد بسام قاقيش** : وزير المياه والري

١٠ . **معالي السيد سامي قموة** : وزير المالية

١١ . **معالي السيد سلامة حماد** : وزير الداخلية

١٢ . **معالي الدكتور محمد الصقور** : وزير التنمية الاجتماعية

١٣ . **معالي السيد خالد الغزاوي** : وزير العمل

١٤ . **معالي السيد طلال سطعان الحسن** : وزير الدولة للشؤون الخارجية

١٥ . **معالي الدكتور مروان كمال** : وزير الزراعة

١٦ . **معالي الدكتور خالد الزعبي** : وزير دولة للشؤون القانونية

١٧ . **معالي الدكتور خالد العمري** : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

١٨ . **معالي الدكتور محمد عفاش العدوان** : وزير السياحة والآثار

وحضر من الأمانة العامة السادة : ـ

الدكتور حسين أبو عرابي
السيد علي الحسبان
السيد محمد الرديني
السيد حمد الغرير

١ ـ افتتاح الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

هناك نصاب في هذه الجلسة ، ولذلك أعلن افتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس .

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على المحضر السابق بدون قراءته ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام :

٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات :

لاتوجد

٣ ـ انتخاب لجنة الطعون وتحقيق صحة النيابة، عملا بأحكام المادة (١٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص :

المادة ـ ١٥ ـ

على المجلس أن ينتخب في بداية كل دورة انتخابية لجنة أو أكثر ـ حسبما تدعو اليه الحاجة ـ للتحقيق في الطعون وصحة النيابة المقدمة الى المجلس ، على أن لا يشترك العضو المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق بصحة نيابته .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم

السيد عبد المنعم أبو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس، في الجلسة السابقة دولة الرئيس اقترحت اقتراحاً بأن هذا المجلس الكريم دأب مع افتتاح كل دورة أن نقف دقيقة إجلالاً وإكراماً لأبطال الانتفاضة المباركة وقراءة الفاتحة على أرواح شهدائها ، فوعدتني دولتكم أن أذكر هذا في بداية هذه الجلسة شكراً لكم .

دولة رئيس المجلس :

نقرأ الفاتحة على أرواح الشهداء ، شهدائنا ـ وهنا وقف الجميع وقرأوا الفاتحة على أرواح شهداء الانتفاضة ـ

دولة رئيس المجلس :

شكرا ، الأخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

حيث ان المادة «١٥» من النظام الداخلي تقضي بأن لا يشترك العضو المطعون في صحة نيابته التي يعهد اليها التحقيق ، فانني أرى وقبل أن ننتخب اللجنة دولة الرئيس أن تذكر لنا الأمانة العامة ما هي الطعون التي قدمت اليها حتى لا يترشح أو لا أحد يرشح أعضاء من هذا المجلس الكريم الى لجنة الطعون أو لجان الطعون التي سينتخبها المجلس . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً أخ عبد الكريم ، الواقع الأمانة العامة أعدت قائمة ربما توزع عليكم الآن بالنواب غير المطعون فيهم ، يعني سوف يتم انتخاب أعضاء اللجنة من خلال هذه القائمة وهي أمامي . عدد النواب الذين يمكن اختيار النواب من ضمنهم «٤٣» نائب ، والآخرين هناك طعن مقدم فيهم .

ربما لا نستطيع أن نعرض الطعون لأن ذلك إجراء مسبق لما يمكن أن يتم ، يجب أن تحال هذه القضايا إلى لجنة أو لجان الطعون. لذلك نعطيكم قائمة من هم غير مطعون بهم، الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

أرجو العودة الى المادة نفسها التي تقول أنه لا يشترك العضو المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق في نيابته هو ، وبالتالي ما رأي الرئاسة الجليلة لو أن طعناً جاء ضد الثمانين نائباً هل يعني ذلك أن يتجمد النص الدستوري فلا تشكل لجنة ؟ .

أنا أقترح على الرئاسة الجليلة لكثرة عدد الطعون أن يشكل على الأقل أربعة لجان من ثلاثة أعضاء كل واحدة ، ولكل لجنة طعون بعينها ، بحيث لا يشترك نائب مطعون بنيابته في اللجنة التي تحقق بنيابته هو ، حتى لا يتعطل عمل المجلس سيدي الرئيس .

وكذلك أقترح أن تشكل أربع لجان كل لجنة من ثلاثة أعضاء . . شكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الأخ بسام .

السيد بسام حدادين :

شكراً دولة الرئيس .

أعتقد دولة الرئيس بكل الأحوال الطعون التي قدمت للامانة يجب ان تتلى بالقاعة ، تحت القبة ، حتى يسجل ذلك رسمياً ويبنى على ذلك . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور نادر .

الدكتور نادر أبو الشعر :

شكراً دولة الرئيس .

اثني على اقتراح النائب عبد الرؤوف الروابدة ، هناك طعون قد تكون عامة في العملية الانتخابية ، وهذا لا يعني أن النائب اذا لم يكن مطعون في صحة نيابته نفسه أن لا يشترك في إحدى لجان الطعون . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأخ عبد الكريم.

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

أنا اثني على اقتراح الأخ عبد الرؤوف ، ولكن أرى أنه من الأفضل ان لا يشترك أي نائب مطعون في صحة نيابته بأي لجنة من اللجان . مع العلم أن ما ذكره صحيح أنه لا يمتنع عليه أن ينظر في الطعون المقدمة ضد آخرين ، ولكن ما دام هنالك طعن في صحة نيابته أصلاً فربما يقرر المجلس شيء ما ويصبح هذا ليس نائباً . لماذا لا نتحاشى هذه النتائج

سلفاً ونكون من الثلاثة واربعين نائباً الموجودين في القائمة التي وزعت الآن علينا ، لماذا لا نشكل من هؤلاء لجنة أو لجنتين أو ثلاثة أو أربعة ، حسبما يراه المجلس مناسباً؟.

لماذا لا نشكل من هؤلاء ثلاث أو أربع لجان دون أن يكون الأخوة المطعون في صحة نيابتهم أعضاء في أي لجنة ؟ .

بتقديري أن ذلك افضل إذا لم يشترك الأعضاء المطعون في صحة نيابتهم... وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ عبدالله

السيد عبد الله اخوارشيدة :

شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أنه لا يمكن الاجتهاد في معرض وضوح النص ، النص واضح بأنه يمتنع على العضو المطعون في صحة نيابته أن يشترك في اللجنة المقدر لها أن تناقش طعن الدائرة الموجود فيها هذا العضو . إنما إذا رأى المجلس ، كما قال الأخ عبد الكريم ، إذا رأى المجلس رفعاً للحرج واشتراك العلة بين المطعون فيهم جميعاً ، إذا رأى المجلس مع أنه لا يجوز مخالفة النظام فيها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ جميل

السيد جميل الحشوش :

شكراً ، انني لم أرى اسماً من نواب محافظة الكرك ، هل يوجد طعون بجميع نواب محافظة الكرك ؟

دولة رئيس المجلس :

يبدو كذلك ، أليس كذلك السيد الأمين العام ؟

السيد الأمين العام :

نعم دولة الرئيس ، يوجد في دائرة الكرك طعون .

دولة رئيس المجلس :

لكل نواب الكرك أو بدون تحديد ؟ . أخ بسام نقطة نظام .

السيد بسام حدادين

نقطة النظام دولة الرئيس أننا نبني معلومات على شيء لم نتحقق من صحته بعد.

دولة رئيس المجلس :

هذه ليست نقطة نظام ، إذا سمحتم لي بغض النظر عن أي تفسير من الأفضل معنوياً لهذا المجلس ولتقاليده طالما أن هناك عدد كافي من الزملاء النواب يستطيعون أن يشاركوا في هذه اللجان أن تقتصر ، ابتعاداً عن أي تأويلات ، أن تقتصر عضوية اللجان على الاخوة المذكورة أسماؤهم . هذا ليس انتقاصاً من أحد وليس تحديداً لموقف محدد .

فأرجو أن تبقى الصورة كما هي وأن نبادر الى ترشيح ، برأيي ، ثلاث لجان كل لجنة من خمس أعضاء وتباشر مهماتها بأسرع وقت ممكن، أستاذ بسام

الدكتور بسام العموش :

الحقيقة عدم اشتراك الأخوة المطعون في صحة نيابتهم في اللجان لا يعني صحة هذه الطعون ، ولا ينبغي أن يكون الشخص حكم وخصم في نفس الوقت ، ثم النواب يثق بعضهم ببعض وهذه القائمة التي وزعت علينا تمثل الجميع ، ولا يعني وجود شخص في لجنة أنه يريد أن يقف مع شخص لمصلحة آخر .

فأنا أقترح أن ندخل مباشرة في عملية تحديد اللجان ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

الأستاذ عبد الرحيم نقطة نظام .

السيد عبد الرحيم عكور :

شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أنه ما لم نعرف الطعون المقدمة هل هي ضد أشخاص بأعيانهم ، مطعون بصحة نيابة «س» من النواب أو «ص» من النواب . يعني نلاحظ أن هناك غياب كامل لعديد من الاخوان في مناطق مختلفة .

فأنا أخشى أن تكون الطعون مقدمة ضد أشخاص ويستثنى أشخاص آخرين ، أو تأتي الطعون بجملة ، فأنا أرى أن تقرأ الطعون أولاً .

دولة رئيس المجلس :

أخ أبو عاصم هناك أنواع متعددة من الطعون ، هناك طعون بشخص واحد فقط ، ولذلك لم تستثنى الدائرة الانتخابية كاملة إنما استثني الشخص ، وهناك طعون بدائرة كاملة.

ولذلك مجمل الاسماء اللي عندكم هي تمثل كل الطعون ، تلخيصها يعني ، لذلك نحن نريد أن نسهل الأمور بالطريقة التي تنجز عمل الطعون بسرعة ممكنة ، هذا هو القصد . دكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا فيما يتعلق باستثناء النواب الذين طعن في صحة نيابتهم فأنا مع استبعاد جميع النواب الذين طعن فعلاً في صحة نيابتهم من المشاركة.

الشيء الثاني أقترح أن يكون لكل دائرة فيها طعن لجنة ، لأن هذا العمل كبير ويحتاج الى مراجعات كثيرة ولا يكفي أن تكون ثلاث لجان لجميع هذه الطعون .

فأنا أقترح مثلاً إذا كان هناك ست دوائر فيها طعن أن تتشكل ست لجان لهذا الأمر ، وبهذا أتقدم باقتراح باقفال باب النقاش على هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس :

هناك اقتراح باقفال باب النقاش ، من يوافق ؟ ماشي . نحن نريد الآن أن ندخل في آلية اختيار اللجان ، هل هناك من مبادرة ؟ .

عندنا محافظة العاصمة فيها أكثر من طعن،

ومحافظة الكرك ، اربد ، البلقاء بشخص واحد فقط ، الأغوار الشمالية ، معان كاملة، الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات :

أقترح أن تشكل لجنة من «١٥» نائب وهذه اللجنة تدرس بشكل أولي جميع هذه الطعون ، ثم توزع هذه الطعون على مجموعات صغيرة من الأعضاء الـ «١٥» .. وشكراً

دولة رئيس المجلس : تفضل

السيد ضيف الله المومني :

لي ملاحظة في ترتيب الأدوار في الحديث ، فاذا رجعنا الى المادة «٥٢» من النظام الداخلي تقول «تقيد طلبات الاذن في الكلام بترتيب تقديمها ولا يجوز قيد أي طلب بالكلام في موضوع محال على احدى اللجان قبل ايداع التقرير الخاص به» . فحتى يكون هناك نظام وحتى يأخذ الجميع حقه في الكلام إن أراد ان يدلي بدلوه فأقترح ترتيب أو تقييد من يريد الحديث وهكذا ينادى من قبل الرئيس فيتكلم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

عفواً ، سنعمل بذلك . الأخ حماد .

السيد حماد ابو جاموس :

دولة الرئيس ، أنا اقترح حرصاً على الوقت واختصاراً لعمل اللجان أنا أؤيد الرأي الذي يقول بتأليف لجنة لكل دائرة من الدوائر . العاصمة فيها ثلاث طعون فأقترح تشكيل ثلاث لجان بالاضافة للجان المحافظات ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

يا أخوان أرجوكم ، اذا بدنا نبقى بهذا النقاش نأخذ ساعات ، ونحن وعدنا الناس وناخبينا بأن آلية عمل المجلس تتحسن ، الموضوع بسيط مافيه مشكلة ، هذه لجنة بدها تنشأ ، هل تنشأ لجنة واحدة بعشرين عضو وهم يقتسموا المسؤوليات وتحال لهم كل الطلبات ؟ أو المجلس الكريم يقرر إنشاء أربع لجان أو خمس لجان ، الأمر بسيط .

لذلك فيه خطين ، هل ننشىء لجنة واحدة بعشرين عضو مثلاً ويتم انتخابهم ثم يجتمعوا ويقسموا أنفسهم وتحال لهم كافة القضايا وتختار كل لجنة المحافظة أو الدائرة التي تراها مناسبة ؟ يترك الأمر للجنة ، أم نقسم اللجان منذ الآن الى خمس لجان مثلاً وتحال منذ الآن من خلال المجلس القضايا لكل لجنة بحد ذاتها ؟ .

بدي المناقشة فقط على هذين الخطين ، أرجو أن لا يتم الدخول في تفاصيل أخرى . الأخت توجان .

السيدة توجان فيصل :

تم تبني الاقتراح الأول هذا يحتم أخلاقياً علينا أن لا تأتي اللجان الا ممن لم يطعن في نيابتهم لأن طبيعة الطعون تتفاوت ، قد تكون الطعون في اجراءات محددة في منطقة محددة وقد تكون الطعون في مجمل إجراءات العملية الانتخابية .

فالنائب المطعون به ، ليس تشكيك ، قد يقال أنه سيميل الى رفض الطعن العام بمجمل مجريات العملية . فاذا أخذ بالاقتراح الأول يقتصر أعضاء اللجنة من غير المطعون في نيابتهم ، وإذا أخذ بالثاني تحدد أماكن تواجدهم بحيث يصبح المطعون في نيابته لا يتواجد في لجنة تبحث طعن عام في مجمل اجراءات الانتخاب وليس في اجراءات تخص دائرة محددة .

دولة رئيس المجلس : دكتور محمد .

الدكتور محمد الحاج :

أرى أن تشكيل ست لجان كما ذكر دولتكم قبل قليل في المحافظات التي أجري فيها الطعن هو الاجراء المناسب الطبيعي ، لأن تشكيل لجنة واحدة أمر شبه متعذر على اعتبار أن قرارات هذه اللجان الفرعية المصغرة كيف توافق عليها هذه اللجنة دون دراستها ، واذا راحت تدرسها فعلاً فقد ذهب الوقت وكرر هذا الزمن لتدرس اللجنة كل اجراءات هذه اللجان الفرعية .

وبالتالي أعتقد أن تشكيل ست لجان للدوائر والمحافظات التي جرى فيها الطعون ويمكن أن تكون لجنة محافظة عمان هي أكبر هذه اللجان وتوزع الأدوار بينها وتجري قرارها ، وبذلك ننهي هذه القضية .

دولة رئيس المجلس :

يا دكتور محمد أنا قلت ليس لجنة واحدة لتدرس كل الطلبات ، أنا قلت لجنة واحدة كبيرة هي تتوزع الى عدة لجان وتحول القضايا لتلك اللجان من ذاتها ، من نفسها ، وليس لجنة واحدة ، فالنتيجة واحدة انما الآلية أسهل، اذا أنشأنا لجنة واحدة تصير آلية العمل أسهل لأنهم يتفقوا فيما بينهم ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس :

أقترح تشكيل لجنة مكبرة وهذه اللجنة تقسم نفسها بعدد الطعون وتكون قرارات اللجان الفرعية قرارات قطعية تعرض على المجلس .

دولة رئيس المجلس : أخ صالح

الدكتور صالح ارشيدات :

أؤيد اقتراح الأستاذ هاشم الدباس .

دولة رئيس المجلس :

طيب ، يا اخوان إذا سمحتوا ما بدنا نستعمل نقاط النظام مثل المرة الماضية كلما صار نقاش فيه نقطة نظام . إذا ما كانت نقطة بالنص لا أقبل بذلك ، الدكتور محمد .

الدكتور محمد أبو عليم :

هناك اقتراح بوقف باب النقاش وصوت على ذلك ولا نزال نناقش .

دولة رئيس المجلس :

في موضوع آخر أخ محمد ، ليس في هذه النقطة . اذا سمحتم هناك اقتراحين بده يصير التصويت عليهم .

الاقتراح الأول أن يتم انتخاب لجنة

تحددون عدد أعضائها ، لجنة واحدة ، وهي تقسم العمل فيا بينها وتحيل القضايا المطروحة أمامها حسب رغبتها الى اللجان الفرعية . أو نصوت الى عدة لجان خمسة أو ستة كل واحدة تنتخب من قبل هذا المجلس الآن لكي تحال لها قضايا أيضاً المجلس الكريم يحددها ، أنتم تحددون ما ترغبون ، هل نصوت على ذلك ؟ نقطة نظام حقيقة تفضل أستاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس

نقطة النظام تتعلق بالاقتراح الأول دولة الرئيس ، اذا شكلت واحدة ووزعت العمل فيا بينها لنفرض أن كل ثلاثة استلموا طعناً من الطعون وحققوا فيه ، لا يستطيع هؤلاء الثلاثة لأن اللجنة لها أحكام في النظام الداخلي أن يكون هناك نصاب اللجنة ، لا يجوز نظاماً أن يجتمع ثلاثة من اللجنة ، لا يجوز الا أن تجتمع اللجنة بنصابها القانوني .

ولذلك الاقتراح الذي ثني عليه ، من السيد حماد أبو جاموس ، بتشكيل عدة لجان أنا اثني على هذا الاقتراح وثنى عليه عدد من الزملاء ، أرجو أن نقفل باب النقاش وأن نطرحه للتصويت .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

عندما نسمع نقطة نظام الشيخ عبد المنعم وندخل في الاقتراح الثاني ، تفضل .

السيد عبد المنعم أبو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

لا شكر على واجب دولة الرئيس ، وإنني أعترض ، مع شديد الأسف ، كيف تقيّم نقطة النظام ، قبل ان تسمعها دولتكم !!! فالحكم على الشيء فرع عن تصوره .

وكيف يعطى لأخي أبي فيصل دور في نقطة النظام وتأخر نقطة النظام لي !!! فكلنا نواب نمثل هذا الشعب سواسية كأسنان المشط .

لذلك من العرف البرلماني تحت هذه القبة عندما يستمع دولة الرئيس لاقتراحات الأخوة النواب تحصر هذه الاقتراحات ويصوت على الأبعد فالأبعد ، هذه هي نقطة النظام لدي .

فلذلك رجاءً أن يقيد هذا ويصوت على الأبعد فالأبعد تقديراً لوقتنا لأن الشعب ينتظر منا غير هذا الانتاج ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

بارك الله فيك وشكراً لك ، هناك اقتراح بعدة لجان وثني على ذلك ، من يؤيد ذلك ؟ الأغلبية العظمى .

إذن تشكل عدة لجان ، كم لجنة ؟ بعدد الدوائر ؟ إذن بعدد الدوائر ، ست لجان ، موافقين ؟ موافقين .

الآن اللجنة الواحدة كم عددها ؟ الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش :

إذا شكلت لجان بعدد الدوائر قد يكون في

الدائرة الواحدة عدة طعون ، أنا في ظني أن توزع الطعون على عدد اللجان ، إذا كان «١٢» يوزع لكل لجنة طعنين فقط من باب المساواة والانجاز بشكل سريع .

دولة رئيس المجلس :

دكتور بسام هم يدبروا أمورهم ، مثلاً فيه هناك طعون بنائب واحد ، مثلاً في إحدى دوائر العاصمة بشخص واحد ، لا يهم لو كان عند لجنة عمل أكثر من لجنة أخرى ، ماشي الحال . خلينا نأخذها كمعدل عام ، ست لجان كل واحدة خمس أعضاء ، خمسة حتى يكون رئيس ومقرر وثلاث أعضاء ، موافقون على خمسة لكل لجنة ؟ موافقين .

الآن ما هي الآلية ؟ كيف نتتخب اللجان؟ أخ صالح تفضل .

الدكتور صالح إرشيدات :

دولة الرئيس اقترح أن يصار الى ترشيح خمسة أشخاص ومن لم يرغب يعلن عن ذلك، فأنا اقترح ابتداءاً أن أرشح خمسة أشخاص عن الطعون الموجهة لدائرة اربد . اذا سمحت اقترح سماحة الشيخ عبد الباقي جمو ...

دولة رئيس المجلس :

لحظة أخ صالح يجوز غيرك لازم يرشح عن اربد ، دكتور ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

أقترح أن يصار إلى سؤال الأخوة أعضاء مجلس النواب من يرغب أن يكون في لجنة الطعون عن دائرة اربد مثلاً فيرفع أصبعه ، إذا تحقق العدد ثم يثنى وهكذا فننظر الى رغبة الاعضاء في البداية

أصوات : نثني على ذلك

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو :

أنا أقترح توفيراً للوقت أن يوجه السؤال الى حضرات الأخوة الزملاء من يرغب أن لا يكون في هذه اللجان ، لأن الأعضاء الذين لا يحق لهم أن يكونوا أعضاء في هذه اللجان هم سبعة وثلاثين عضواً ، لا يزيد إلا خمسة أعضاء ، فنفرز من لا يريد أن يكون في اللجان ونقول من تبقى هم أعضاء في هذه اللجان لأننا بحاجة الى ثلاثين عضواً ، أما اذا انتخبنا عضواً عضواً فلا ننتهي اليوم .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عريضة.

الدكتور محمد عويضة :

أنا اثني على الكلام الذي ذكره الدكتور ابراهيم ، انه ينبغي ان يكون الأمر ابتداءاً بترشيح من الأخوة النواب . لكن أضيف ينبغي أن يكون في كل لجنة واحد من أعضاء المنطقة ، من نواب المنطقة غير المطعون فيه .

اقترح أن يكون في كل لجنة ، من الخمسة ، واحد من نواب المنطقة غير المطعون فيهم لما يتوفر لديه من معلومات يمكن أن تساعد اللجنة في الوقوف على الحقيقة .

دولة رئيس المجلس :

إذا كان ذلك ممكناً لأنه فيه مناطق كاملة مطعون فيها . الأستاذ أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة :

دولة الرئيس ، بالعودة الى المادة «١٥» حقيقة ما أرى ما تفضل فيه سماحة الشيخ عبد الباقي من أنه فقط الثلاثة وأربعين نائباً الذين يحق لهم الاشتراك في لجان الطعون . لأن نص المادة يقول على أن لا يشترك النائب المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق في صحة نيابته ، أما باقي النواب فلهم أن يشتركوا في اللجان الأخرى .

لذلك نتمسك بالنظام الداخلي اذا سمحت دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان الحديث راح يكثر مرة أخرى ، الآن اتفقنا على ست لجان كل واحدة خمسة أعضاء ، تفضلوا واحد من الاخوان يذكر خمس أسماء للجنة ما ونوافق عليها أو لا نوافق عليها ، من يريد أن يرشح ؟ الدكتور نادر .

الدكتور نادر أبو الشعر :

حسماً للوقت وحتى يكون هناك انتاج للمجلس أقترح لدائرة اربد الانتخابية الأسماء التالية ، معالي المهندس سمير قعوار ، سماحة الشيخ عبد الباقي جمو ، معالي السيد عبد الكريم الدغمي ، معالي المهندس سعد هايل السرور ، معالي الدكتور محمد عضوب الزبن ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

اذا سمحتم لي ، اللجنة الأولى ، بدي أسميها اللجنة الأولى ، بدنا خمس أسماء للجنة الأولى . تفضل دكتور محمد .

الدكتور محمد الحاج :

بدلاً من أن يسمى الأعضاء وقد ينسحب أحدهم لا يرغب أن يكون عضواً في هذه الجنة أو يثار كلام أن هذا مناسب أو غير مناسب ، أقترح دولة الرئيس أن تسجل ثلاثين راغباً ، تقول من يرغب أن يكون عضواً في إحدى هذه اللجان الستة ، يسجل ثلاثون راغباً وهم يوزعون أنفسهم على اللجان الستة .

دولة رئيس المجلس :

أخت توجان بدنا نحكي في الترشيحات ، عندك ترشيحات ؟

السيدة توجان فيصل :

نحن نعي وجود فروق جماعية أحياناً في المجلس ، عندنا تيارات وعندنا مناطق جغرافية وأيضاً تشكلت كتل برلمانية . فلكي نكون حذرين وموضوعيين لا يتكرر مثلاً لون واحد في لجنة واحدة ، قد يؤثر هذا على موضوع اتخاذ القرار .

فإذا كان ترشحوا الثلاثين أعضاء اللجان الست ثم مكتب المجلس قام بتوزيعهم الى لجان متخصصة لمعادلة المناطق الجغرافية وتوجهاتها توخياً لدقة أكثر وموضوعية أكثر .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الله .

الدكتور عبد الله النسور :

بسم الله الرحمن الرحيم

الاقتراح المقدم من السيدة توجان ... سيدي الحديث موجه لشخصك الكريم باعتبارك أنت المحافظ على النظام الداخلي . السيدة توجان تقترح أن يسمى ثلاثون عضواً ثم ينقسمون الى لجان يحددها أعضاء المكتب ، وهذا الاقتراح يبدو لي وجيهاً سيدي الرئيس . لأنه في لجنة ما قد يرشح أعضاء من حزب ما للنظر في طعن ما ، ولذلك لا ينتظر من القاعة أن تسمي الأسماء لأن هناك مضامين حزبية أحياناً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأستاذ مفلح

السيد مفلح اللوزي :

دولة الرئيس ، أرجو أن نتساءل هل هي هذه أول مرة يكون فيه طعن في الانتخابات ، أو لكل دورة سابقة كان فيها طعون وكيف عولجت هذه الطعون .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان ما بدنا نظل ندور في الموضوع ، صار لنا «٣٥» دقيقة في الموضوع ، الشغلة سهلة . اتفقنا على ست لجان بخمس أعضاء، بدنا ترشيحات من ناس غير مطعون فيهم بشكل متوازي . الدكتور عبد الله .

الدكتور عبد الله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

اقترح الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني أن تبدأ لجنة لجنة وأن تقول اللجنة الأولى من الأخوة يرغب أن يكون عضواً فيها ثم يصوت النواب وهكذا حتى السادسة وننتهي ... شكراً .

دولة رئيس المجلس :

أنا هكذا سأفعل ، اللجنة الأولى من يرغب؟ . السيد عبد الهادي .

السيد عبد الهادي المجالي :

دولة الرئيس ، حقيقة هذا الموضوع يأخذ أكثر من حجمه ، أنا أؤيد اقتراح الدكتور عبد الله النسور ، هناك اختلافات ممكن أن تكون مؤثرة في عمليات فحص هذه الطعون ، لذلك أقترح أن ينتخب ثلاثين شخص ويترك للمكتب الدائم توزيع هذه اللجان حسب ما يراه المكتب الدائم .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

مع وجاهة وجهة النظر هذه لكن اتفقنا على غير ذلك ، صوتنا على ست لجان والمجلس الكريم صاحب القرار اذا فيه خلل في الموضوع نحكي أمامكم .

اللجنة الأولى ، من يريد أن يرشح للجنة الأولى ؟ الاستاذ محمود الهويمل .

السيد محمود الهويمل :

دولة الرئيس ، أرشح الزملاء التالية أسماؤهم ، عبد الكريم الدغمي ، علي أبو الراغب ، طلال عبيدات ، علي الشطي ، الدكتور عبد الله العكايلة .

دولة رئيس المجلس : أخ جميل

السيد جميل الحشوش : اللجنة الثانية..

دولة رئيس المجلس :

الآن ما فيه تصويت ، أسماء واقتراحات . حتى نرى التوازنات اللي يحكي عنها أبو زهير.

السيد جميل الحشوش :

اللجنة الثانية ، سعد هايل السرور ، محمد عضوب الزبن ، سمير قعوار ، مصطفى شنيكات ، عبد الكريم الدغمي .

دولة رئيس المجلس : الدغمي كُرر

السيد جميل الحشوش : إذن نواف القاضي

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم ، اللجنة الثالثة .

الدكتور هاشم الدباس :

شكراً دولة الرئيس .

سعادة الدكتور ذيب عبد الله خطاب ، سعادة السيد مفلح الرحيمي ، سعادة السيد أحمد القضاة ، معالي السيد جمال الخريشا ، وإذا تقبلوني أنا هاشم الدباس .

دولة رئيس المجلس :

اللجنة الرابعة ، نقطة نظام الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

الملاحظة الأولى أن الأخوة المساعدين لا ينظروا الى من يطلب الحديث وهذه إحدى مهامهم الرئيسية وخاصة إذا طلب الحديث بنقطة نظام ، فأرجو أن ألفت النظر بهذه القضية . سيدي ، يجب أن ننظر للأمر بجدية أكثر لأنه إذا تعاملنا معه على هذا الأساس كان يمكن أن يظهر لنا شخص ما لسبب ما وأن يطعن بكامل عضوية هذا المجلس ، وأن لا يبقى شخص واحد هنا غير مطعون بصحة نيابته ، فمن سيحقق إذن في صحة النيابة ؟ .

سيدي ، أنت تجاوزت عن النقطة الأولى في النظام ، المادة «١٥» والتي تقول «على المجلس أن ينتخب في بداية كل دورة انتخابية لجنة أو أكثر - حسبما تدعو اليه الحاجة - للتحقيق في الطعون وصحة النيابة المقدمة الى المجلس على أن لا يشترك العضو المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق بصحة نيابته» لكن يحق له أن يشترك في كامل لجان أخرى ، وإلا كيف ستسمح أنت فقط لثلاثة وأربعين نائب أن يحققوا بصحة نيابة أربعين نائب آخرين ؟ !!! .

هذا لا يجوز يا سيدي ، يعني هذه نقطة تجاوزتم عليها بسرعة وهذا خلل كبير يا سيدي الرئيس وأرجو المعذرة .

دولة رئيس المجلس :

هذا حددناه وقلنا أنه معنوياً ولصالح هذا المجلس يجب أن يبقى فقط غير المطعون فيهم وهذا لا يعني إطلاقاً الطعن في أي قرار أو في أي شخص آخر .

اللجنة الرابعة .

- وهنا رشح أحد السادة النواب أعضاء

اللجنة الرابعة وكان الصوت غير واضح في التسجيل -

دولة رئيس المجلس :

من يريد أن يرشح للجنة الخامسة ؟ الاخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

أرشح للجنة الخامسة السيدة توجان فيصل، الدكتور مصطفى شنيكات ، السيد ضيف الله المومني ، السيد أحمد القضاة ، كُرر الشنيكات والقضاة ، إذن السيد محمد الذويب والسيد بسام والسيد فياض جرار .

دولة رئيس المجلس : الأخ خليل

السيد خليل حدادين :

سيدي الرئيس ، أمامي هذه الورقة بثلاثة وأربعين إسم إسمي غير موجود بين هذه الأسماء ، هذا يعني أنه مطعون في نيابتي . ومع ذلك أصر أن أرشح نفسي لإحدى اللجان . . . وشكراً .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

وكذلك أنا أرشح نفسي، أنا أريد ان أرى انه توجد مادة لاتسمح لي بترشيح نفسي.

ياسيدي لايجوز أن يعمل المجلس بهذه القضية بحرفية النظام، لا يجوز بأي حال من الاحوال. وكما قلت كان يمكن ان يتقدم شخص ويطعن بكافة أعضاء هذا المجلس ، فمن سيحقق في صحة نيابتنا إذن ؟ .

دولة رئيس المجلس :

دكتور عبد الحافظ نعم إذا أخذنا حرفية النظام هذا صحيح ، لكن لأنه فيه مجال لأخوة آخرين أن يدققوا في الأمور بحيادية نستطيع أن نتعامل مع هذا الموضوع بدون دخول أحد منهم في إحدى اللجان . إذا ظهرت الحالة التي تحكي عنها عندها فيه مخرج في النظام الداخلي ، هذا أمر بتينا فيه ، اللجنة السادسة . الأخ فواز .

السيد فواز الزعبي : معالي الدكتور عبد الله النسور .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله لأ

السيد فواز الزعبي :الدكتور نادر أبو الشعر

دولة رئيس المجلس : لأ

السيد فواز الزعبي :

الشيخ عبد الباقي جمو ، عبد المجيد العزام فرح الربضي ، معالي جمال الخريشة .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد العزام لأ ، لجنتك مش مضبوطة أخ فواز .

السيد مفلح الرحيمي : اكتملت اللجنة أم لا ؟

دولة رئيس المجلس :

لأ نريد لجنة سادسة كاملة .

السيد مفلح الرحيمي :

أرشح الدكتور راتب السعود ، الشيخ مفلح اللوزي ، السيد محمد عودة نجادات ،

السيد سليمان السعد ، السيد عبد الله اخو ارشيدة .

دولة رئيس المجلس :

مفلح اللوزي مطعون فيه ، الدكتور عبد الله

الدكتور عبد الله النسور :

سيدي الرئيس ، لو افترضنا أن مرشحاً ما أو مواطناً ما من كل دائرة انتخابية طعن في صحة نيابة أعضاء تلك الدائرة ، وهذا شيء متأتي وممكن خاصة في ظل الحزبية ، مادام هناك أحزاب منتشرة في كل المناطق من السهل أن يصدر حزب ما بياناً كما يوجه طعناً في صحة نيابة كل دائرة على انفراد ، وذلك ليلقي ظلالاً من الشك على مصداقية المجلس ككل وعلى العملية الديمقراطية .

اذن في تلك الحالة سيكون الثمانون عضواً مطعونا في ترشيحهم وبالتالي تحصل هناك استحالة دستورية بالنظر في الطعون المقدمة . مما يعني ضرورة أن ما تفضل فيه الدكتور عبد الحافظ الشخانبة وسبقه آخرون من حصر الترشيح الى عضوية اللجنة بمن لم يطعن في صحة نيابتهم هو تجاوز حقيقة على نص النظام وعلى روحه أيضاً وعلى واقعية تطبيق النظام الداخلي في مستقبل الأيام لأننا نؤسس هنا عرفاً قانونياً للمستقبل .

وانني على ترشيح الزميل حدادين لعضويته في إحدى اللجان وذلك كسراً لاحتكار عضوية اللجنة على من لم يطعن ، وأرشح أيضاً قبول العضويات كما سميت من قبل وذلك تسهيلاً لمهمة دولتكم .

أي أنني أوافق شخصياً على كل اللجان التي سميت ، ولكن رمزاً ومن أجل مستقبل الأيام أن يقبل الزميل حدادين في عضوية لجنة ما . . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس :

إذا سمحتم يا اخوان أكرر مرة أخرى بأن المادة «١٥» من النظام تتحدث عن انشاء لجنة أو أكثر على أن لا يشترك العضو المطعون في نيابته في اللجنة التي يعهد اليها التحقيق في صحة نيابته . ما عندي خلاف في تفسير ذلك ، إنما قلت ويسجل هذا الأمر بأنه من الناحية المعنوية من الأفضل أن نتجنب ذلك حتى تبقى الأمور بعيدة عن أي تأويل .

إذا وقعنا في أي محذور كما أشرت نعود الى هذه المادة لأن هناك مخرج ، نحن لا نريد أن ندخل في هذه المتاهة الآن لأن عندنا عدد كبير من النواب يحق لهم المشاركة ، مافيه مشكلة ، وعدم مشاركتهم ليس طعنا في نيابتهم ولا هو قرار مسبق . تفضل

الدكتور عبد الله النسور :

سيدي الرئيس ، اذا كان ما تفضلتم به صحيحاً فأن دولتكم شخصياً مطعون في نيابته ، كما أرى من القائمة ، لا أجد اسم حضرتك .

دولة رئيس المجلس : لأ، مش صحيح.

الدكتور عبد الله النسور :

ولكن لنفترض جدلاً أن شخصاً ما طعن في ذلك فهل لا تُسيّر النقاش في هذا المجلس لأن شخصاً ما تقدم بكلمة ما . أنا رأيي سيدي أن تأخذ بقراري ، أنا أريد أن أسهل مهمتك .

أنا أؤيد كل اللجان كما طرحت وأطلب من المجلس الكريم التصويت عليها كما عرضت ، ولكن تأسيساً للعرف أن يقبل ترشيح حدادين لإحدى اللجان أو أي شخص آخر .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان مرة أخرى هذا الأمر غير مرفوض ، لا يعني أنه نحن نمنع العضو من المشاركة وأؤكد على ذلك ، هذا الأمر غير مرفوض والنظام يسمح بذلك ، لكن لأنه فيه عدد كافي من النواب نمشي على هذا التقليد في هذه الحالة فقط ، قد يتغير هذا الأمر في وقت لاحق . الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

شكراً دولة الرئيس .

أنا أرجو رجاء شخصي أن دولة الرئيس يلتفت علينا شوية . . .

دولة رئيس المجلس :

دكتور هذه ثاني مرة أنت تتكلم ، الدكتور همام أخذ الكلام ، والأستاذ حمزة أخذ الكلام ، وعبد الله العكايلة أخذ دوره .

الدكتور محمد عويضة :

الأمر الثاني ، أنا أقترح أن تنظم اللجان بالطريقة التي نظمت بها اللجان الدائمة أيسر وأدعى للتنسيق والاشتراك من مختلف الكتل البرلمانية .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، آخر المتحدثين في هذا الموضوع الأخ عبد موسى

السيد عبد موسى النهار :

سيدي الرئيس ، أرجو أن تؤخذ التوصية التالية بعين الاعتبار وهو عند توزيع الأعضاء على اللجان الستة أن يؤخذ بعين الاعتبار الحيادية في الموضوع . لأن هناك اتجاهات وأحزاب تتمثل في هذه اللجان ، فأعتقد من العدل أن يؤخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار .

أي انه اذا شخص ما في اتجاه ما مطعون في صحة نيابته يجب أن لا يدخل ممثله ، في الحزب الثاني أو الكتلة الثانية في هذا الموضوع.

دولة رئيس المجلس :

سنعمل على ذلك أخ عبد ، الأستاذ نواف . إذا سمحت يا أخ أبو أنس أنت صرت حاكي ثلاث مرات .

السيد عبد المنعم ابو زنط :

لأ يا أخي حكيت مرة واحدة نقطة نظام ، أنا بدي تحقيق العدالة .

دولة رئيس المجلس :

يعني لما بدك تحكي لازم تحكي !!! رجعنا لنفس قصص زمان ، الأستاذ نواف .

السيد نواف القاضي :

دولة الرئيس ، عرض على المجلس الكريم

«٤٣» نائب فأقترح أن تكون اللجنة سباعية فيكون «٤٢» واحدى اللجان ثمانية ، حتى هؤلاء النواب يكونوا في اللجان الست . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

اذا سمحتم أنا أريد أن أوقف النقاش في هذا الموضوع ، هناك اقتراحات بست لجان لم نقبلها بعد وما صوتنا عليها ، نحن سنرفع الجلسة بعد قليل وسوف نأخذ بعين الاعتبار الترشيحات التي وردت ، ينظر فيها أثناء الاستراحة وترتب حسب التوازنات اللي حكيتوا فيها ثم نعود التصويت عليها في وقت لاحق . الاستاذ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر :

بما أن العدد الذي في هذه القائمة هو «٤٣» ، وفي الحقيقة «٤٢» ، فأنا أرى أن توزع هذه القائمة على خمسة لجان بحيث تصبح فعلاً ثمانية تقريباً . لأنه أنا أرغب مثلاً وغيري يرغب أن يكون فلماذا يحرم باقتراح من أحد الأخوان خمسة فقط ؟! لماذا لا تكون ثمانية هذه اللجنة ؟ ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : تفضل

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

إذا سمحت لي ، بعض الأخوة تكلموا كلمات وعلق عليها دولة الرئيس بأننا سنأخذ بعين الاعتبار ، قال هناك اتجاهات حزبية وهذه الاتجاهات يكون لها رأي مسبّق .

أنا أقول للاخوان جميعاً أن هذه الكلمة يجب أن يسحبوها لأننا إذا وضعنا الشك فيما بيننا من البداية لايمكن أن نحقق عملاً . الأصل في هذا المجلس أن يمثل تعددية الأحزاب ، وإذا كانت هناك أحزاب تنتسب إلى مبادىء كريمة فهذه المبادىء أدعى لأن تكون قوامة بالحق شاهدة به .

ولذلك لا نريد أن نجعل مظلة من أحزاب معينة ستار لنخفي الخطأ ، هناك تقويم وهناك تحقيق وهناك حقائق وهناك بينات ينظر فيها . أما أن نضع على ستار حزبية واتجاه حزبي لنخفي الحقائق هذا لايجوز . الأصل حسن النية والأصل أن نكون واثقين في أعمالنا ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، اذا سمحتم لي أنا بدي أعمل التالي،

موضوع اللجان سوف نبحث في عضوية كل لجنة من اللجان أثناء فترة الاستراحة ويجري التصويت على ذلك ، سنرتب ذلك بالطريقة التي ترضي الجميع .

ننتقل الآن ، نترك هذا الأمر ونعود له بعد قليل لكي نرتبه بالشكل الذي يرضي المجلس ثم ننتقل الى البند «٤» موضوع اللجان الدائمة . دكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين :

أنا لست ضد الطعن من حيث المبدأ ولكنني أقترح على هذا المجلس الكريم أن يقوم بملاحقة كل من ثبت بطلان إدعائه

قانونياً لعدم تكرار مثل هذه التمثيلية الرخيصة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش :

ياسيدي أنا الحقيقة مع الأخوة الذين احتجوا على استثناءهم ، ولا أريد أن أرجع للوراء لكن بعض الأخوة اقترح أن يصل عدد أعضاء اللجنة الى ثمانية . أنا بدي أريحك بالمرة ونشكل «٨» ، لجان كل لجنة «١٠» والثمانين نائب يكونوا في اللجان .

دولة رئيس المجلس : شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، ولد هذا المجلس في ظل التعددية فنحن لا زلنا ، مع شديد الأسف ، نتجاوز هذا المبدأ . لذلك في ظلال التعددية أقترح بأن يتم تشكيل اللجان ، الخمسة في كل لجنة يمثلون خمسة اتجاهات وبذلك تتحقق العدالة والنزاهة والموضوعية .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً لك ، سنعود الى هذا الأمر بعد الاستراحة . والآن ننتقل الى البند الرابع وهو انتخاب لجان المجلس الدائمة . تفضل السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

شكراً دولة الرئيس .

٤ . انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق أحكام المواد (٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب :

أ ـ اللجنة المالية .

ب ـ اللجنة القانونية .

جـ ـ اللجنة الادارية .

د ـ لجنة الشؤون الخارجية .

هـ ـ أي لجنة أخرى يقرر المجلس تشكيلها، عملا بأحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي والتي تنص :

المادة ـ ٢٧ ـ :

للمجلس أن ينتخب بأكثرية الآراء أعضاء للجان أخرى مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة وتنتهي مدتها بانتهاء المهمة الموكولة اليها .

دولة رئيس المجلس :

زملائي الكرام ، تتذكروا في المرة الماضية أشرنا بأن الأمانة العامة ستفتح سجلاً بالراغبين بالتسجيل في اللجان الدائمة ، وقد حصل ذلك وسجل العديدون في هذه اللجان . ربما البعض لم تسنح له الفرصة بذلك ولديه الامكانية أن يفعل ذلك الآن .

فأطلب من الأمانة العامة أن تقرأ من سجل نفسه في اللجان حسب رغبته ثم نطرح الأمر للتصويت ويعتبر ذلك انتخاباً لتلك اللجان . فنبدأ باللجنة المالية ، الأخ أحمد .

السيد احمد الكساسبة :

شكراً دولة الرئيس .

موضوع اللجان الدائمة سيأخذ وقتا في المناقشة والتصويت حيث أن لجان الطعون أخذت هذا الوقت ، أرجو جرياً على ما جرى في المرة السابقة وفي المجلس السابق أن ترفع الجلسة لربع ساعة أو أكثر لصلاة الظهر ثم نعود ليكون النقاش مكتملاً حتى لا يقطع مرة أخرى ثم نعود .

دولة رئيس المجلس :

أخ أحمد الاجراء في هذه اللجان مختلف لأنها هذه رغبة الاخوان ومسجلين وفيها توازن وكل شيء . الأخ عبد الكريم.

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

أقترح قبل أن ننتقل الى التسمية ، أنا لا اعتراض لدي على ما ذكرت ، أن نحدد سقف اللجنة بعدد معين وخاصة اللجان الدائمة ثم ننتقل بعد ذلك الى الترشيحات والى تسمية الأسماء التي سجلت . لأن كثرة أعضاء اللجنة الحقيقة دولة الرئيس كان يعاني منه المجلس السابق لأن اللجنة تحتاج الى نصاب لكي تجتمع النصف + واحد .

فاذا كانت اللجنة كبيرة العدد يصعب اجتماعها لغياب بعض الأعضاء ، أما إذا كانت مكونة من عدد قليل فيسهل اجتماع هذه اللجان . ولا يمكن أن يسير عمل المجلس بشكل منتظم وجيد إلا إذا كانت اللجان تغذي هذا المجلس بمشاريع قرارات .

لذلك اقتراحي المحدد دولة الرئيس أن تكون كل لجنة من اللجان الدائمة تحتوي على اثني عشر عضواً فقط ، فاذا وجدت من يثني على هذا الاقتراح أرجو طرحه للتصويت . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

الأخ جمال ثنى لكن هذه أربع لجان ونحن ثمانين ولذلك بالامكان أن يكون سقف اللجنة عشرين وأن لا يسجل أكثر من زميل في لجنة واحدة ، وتسنح له الفرصة بالتسجيل مرة أخرى في اللجان الفرعية ، لكن صعب أن نستثني ناس إذا أرادوا إلا إذا كان هناك سقف محدد . الأخ منير ونقرأ بعد ذلك الأسماء .

السيد منير صوبر :

الواقع أنا كنت سأقترح نفس اقتراحك واثني على اقتراحك ونطرحه للتصويت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم عكور :

شكراً سيدي الرئيس .

فيما يتعلق بتشكيل اللجان أنا مع الاقتراح أن تبقى عشرين ، لكن جدية العمل داخل اللجان هذا ما نرجوه من الأخوة ، حينما يصبح كل مجموعة في لجنة ، جدية العمل هي التي تفرض من يبقى ومن يخرج من اللجنة ، وأرجو أن يحدد لذلك آلية محددة كأن يكون مثلاً ثلاث اجتماعات أو أربع اجتماعات إذا غاب عنها العضو بدون عذر أن يشطب تلقائياً دون الرجوع اليه في هذا الموضوع .

النقطة الثانية فيما يتعلق بتشكيل اللجان ، هناك بعض اللجان فيها نوع من الاختصاص . فاللجنة القانونية أنا أرجو أن تأخذ الأولوية فيها الاخوان الذين لهم باع في مجال العمل القانوني والفهم القانوني ، وكذلك اللجنة المالية . أما اللجنة الادارية واللجنة الخارجية فذاك شأن آخر ، أما هاتين اللجنتين ففيهما اختصاص وأرجو أن يأخذ أصحاب الاختصاص أولوية في هذا الموضوع . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس :

أرجو أن نبدأ بقراءة أسماء الزملاء الذين رشحوا أنفسهم للجنة المالية . السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

اللجنة المالية : وقد سجل السادة النواب التالية أسماؤهم فيها .

١ ـ السيد عبد موسى النهار
٢ ـ السيد علي أبو الراغب
٣ ـ السيد عبد الكريم الكباريتي
٤ ـ الدكتور هاشم الدباس
٥ ـ السيد سميح الفرح
٦ ـ السيد منير صوبر
٧ ـ السيد سمير قعوار
٨ ـ السيد علي الشطي
٩ ـ السيد مفلح الرحيمي
١٠ ـ السيد خالد العجارمة
١١ ـ السيد محمد داودية
١٢ ـ الدكتور عبد الحافظ الشخانبة .
١٣ ـ السيد بدر الرياض

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف عنده اقتراح ، تفضل

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

هناك كفاءتان ماليتان لهما تجربة جيدة في هذا المجلس أتوجه اليهما برجاء ، أن ينضما الى هذه اللجنة ، وهما معالي الدكتور عبد الله العكايلة ومعالي الدكتور عبد الله النسور .

اصوات : نثني على ذلك

دولة رئيس المجلس : هناك تثنية على ذلك ،

الدكتور عبد الله النسور :

سيدي الرئيس أعتذر عن قبول عضويتي في هذه اللجنة

الدكتور عبد الله العكايلة :

نريد أن نفسح المجال للزملاء الله يرضى عليك .

دولة رئيس المجلس :

الأمر راجع لأصحاب العلاقة ، الدكتور ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

أنا أعجب من اعتذار عبد الله وعبد الله عن الجنة المالية ، أعجب !!! . إذا أردت أن تخدم الأمة ولم تخدمها باختصاصك فبماذا تخدمها ؟!! .

دولة رئيس المجلس : صحيح ، الشيخ حمزة .

السيد حمزة منصور :

يا سيدي ، الاخوان الكريمان عطاؤهما مميز في هذه اللجنة وفي غيرها ، لكن في هذه اللجنة بشكل خاص . أتمنى عليهما أن يقبلا عضوية هذه اللجنة ويأخذا موقعهما الطبيعي ، وإلا فهما حران في اختيارهما . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

دكتور عبد الله ودكتور عبد الله سامعين الكلام ، فيه تغيير بالرأي ؟

الدكتور عبد الله العكايلة :

أنا لا أرغب أن أكون في هذه اللجنة ولا في غيرها دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الله النسور

الدكتور عبد الله النسور : أنا زيّ العكايلة

دولة رئيس المجلس :

منذ متى صرت مثل العكايلة ؟

الدكتور عبد الله النسور : عنده دين .

دولة رئيس المجلس :

على كل حال ، الشيخ عبد المنعم

السيد عبد المنعم ابو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

الشعب الكريم انتخبنا لنمثله كل حسب تخصصه أولاً ثم نكون أسرة في التمثيل تحت هذه القبة . فأصحاب الاختصاص هم على عقد ملزم مع الشعب ، ولا يحل لهذين العضوين أو غيرهما بموجب الاختصاص أن يفسخا العقد الذي عقدوه بينهم وبين الشعب .

لذلك دفاعاً عن حق الشعب أقول يلزمان بعضوية هذه اللجنة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الهادي

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً دولة الرئيس .

الواضح من هذا النقاش أن المجلس يجب أن «يترجّى» شخص معين ، إن لم يكن لدى الشخص الرغبة وله محبة في العمل فلا يجوز أن يتم الرجاء له . فنحن نقترح ويوجد كفاءات في هذا المجلس ويتم هذا العمل على ضوء ما يقترحه الاخوان ، واذا لم يكن لدي الرغبة أن أعمل مع بقية الاخوان فلا يجب ان نضغط على شخص لا يريد أن يعمل مع هذه اللجنة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

الشيخ عبد الرحيم المتحدث الأخير ، اذا سمحتم بدنا نصوت على اللجنة

السيد عبد الرحيم عكور :

شكراً دولة الرئيس .

أنا أستغرب بعض الطرح من بعض الأخوان أنه اذا ما نزل في اللجنة المالية معنى ذلك أنه فسخ العقد ، هذا كلام غير مقبول

لأن الأخ عبد الله وعبد الله سيكون لهما باع في نقد الموازنة حينما تقدم من الحكومة سيمارسا دوراً متميزاً ، في تقديري ، لمعرفتهما في موضوع الموازنة ، وبالتالي سيكون لهما وجود أكثر من وجودهما داخل اللجنة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان قرأت الأمانة العامة ثلاثة عشر اسماً ، من يريد أن يضيف نفسه شخصياً على هذا الأمر ؟

الدكتور نادر أبو الشعر : أنا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

لكن أنت عضو في لجنة أخرى .

الدكتور نادر أبو الشعر : انسحب منها .

دولة رئيس المجلس :

طيب ، الدكتور نادر أبو الشعر في اللجنة المالية . فيه أحد يريد أن يضيف اسمه ؟ . إذن صاروا «١٤» اسم ، هل توافقون على ذلك ؟ موافقة . الآن اللجنة القانونية ، تفضل السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

اللجنة القانونية : ـ وقد سجل السادة التالية أسماؤهم .

١ ـ الدكتور أحمد الكوفحي
٢ ـ السيدة توجان فيصل
٣ ـ الدكتور مصطفى شنيكات
٤ ـ السيد سمير حباشنة
٥ ـ السيد عبد العزيز جبر
٦ ـ السيد حاتم الغزاوي
٧ ـ الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني
٨ ـ السيد سليمان سلامة السعد
٩ ـ السيد عبد الله اخوارشيدة
١٠ ـ الدكتور فوزي الطعيمة
١١ ـ الدكتور هاني حجازين
١٢ ـ السيد عبد الباقي جمو
١٣ ـ السيد ابراهيم شحدة زيادة .
١٤ ـ السيد عبد الكريم الدغمي .
١٥ ـ الدكتور نزيه عمارين .
١٦ ـ الدكتور همام سعيد
١٧ ـ السيد عبد الرؤوف الروابدة
١٨ ـ الدكتور عوض خليفات
١٩ ـ السيد محمود الهويمل

دولة رئيس المجلس :

مسجل «١٩» اسماً ، من يريد أن يضيف نفسه ؟

الدكتور نزيه عمارين :

أرجو نقلي الى اللجنة الادراية سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

طيب ، ينقل من اللجنة القانونية الى اللجنة المالية . هل هذا مقبول وتوافقون على ذلك ؟ موافقين . الآن اللجنة الادراية .

السيد الأمين العام :

اللجنة الادراية : ـ وقد سجل السادة التالية أسماؤهم

١ ـ السيد أحمد الكساسبة
٢ ـ السيد فياض جرار
٣ ـ السيد مفلح اللوزي
٤ ـ السيد جميل الحشوش
٥ ـ السيد محمد عودة نجادات
٦ ـ السيد نواف القاضي
٧ ـ السيد ابراهيم سمارة
٨ ـ السيد صالح شعواطة
٩ ـ السيد محمد الحنيطي
١٠ ـ السيد ذيب أنيس
١١ ـ السيد عبد الرحيم عكور
١٢ ـ الدكتور عبد المجيد الأقطش
١٣ ـ السيد ضيف الله المومني
١٤ ـ السيد نادر الظهيرات
١٥ ـ الدكتور نزيه عمارين

دولة رئيس المجلس :

والأخ سالم الزوايدة . تفضل الأخ خالد

السيد خالد العجارمة :

سيدي الرئيس أنا أنسحب من اللجنة المالية الى اللجنة الادارية .

دولة رئيس المجلس : ماشي ، الأخ عبد

السيد عبد موسى النهار :

اقترح إضافة السيد خليل حدادين للجنة الادراية .

السيد خليل حدادين : شكراً لا أريد .

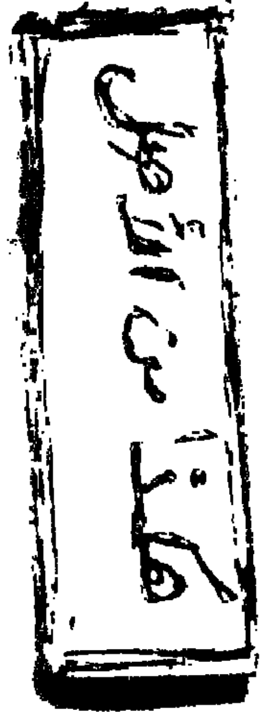
دولة رئيس المجلس :

مابده ، هل توافقون على اللجنة الادارية كما وردت مع تصحيح بسيط على اللجنة المالية بحذف السيد خالد عبد النبي وإضافته للادارية ؟ موافقين ، لجنة الشؤون الخارجية .

السيد الأمين العام :

لجنة الشؤون الخارجية : ـ وتشكلت من السادة التالية أسماؤهم :

١ ـ السيد أنور الحديد
٢ ـ الدكتور محمد أبو عليم
٣ ـ السيد منصور بن طريف
٤ ـ الدكتور عارف البطاينة
٥ ـ الدكتور صالح ارشيدات
٦ ـ الدكتور سعد هايل السرور
٧ ـ الدكتور حمزة منصور
٨ ـ الدكتور توفيق كريشان
٩ ـ الدكتور عبد المجيد العزام
١٠ ـ السيد طه الهباهبة
١١ ـ السيد حماد أبو جاموس
١٢ ـ السيد فواز الزعبي
١٣ ـ السيد عبد الهادي المجالي
١٤ ـ الدكتور راتب السعود
١٥ ـ السيد أحمد القضاة
١٦ ـ الدكتور بسام العموش
١٧ ـ السيد خليل حدادين



١٨ ـ السيد جمال الصرايرة
١٩ ـ الدكتور محمد الحاج
٢٠ ـ السيد محمد الذويب
٢١ ـ السيد جمال الخريشا
٢٢ ـ السيد طلال عبيدات
٢٣ ـ السيد فرح الربضي
٢٤ ـ الدكتور ذيب عبد الله خطاب
٢٥ ـ الدكتور محمد عويضة

دولة رئيس المجلس : السيد بسام

السيد بسام حدادين : أرجو إضافة اسمي

دولة رئيس المجلس : الأستاذ حمزة

السيد حمزة منصور :

شكراً دولة الرئيس .

هذه اللجنة لفتت نظر مكتب المجلس وممثلي الكتل صبيحة هذا اليوم وجرت عملية مراجعة لهذه الأسماء وأرتؤي أن يعاد النظر في ظل التوازنات التي ينبغي أن تحكم عملنا في هذه اللجان ، وأظن أن سعادة الدكتور فوزي تجاوب مع هذا الطرح الكريم وننتظر أن هذه اللجنة كسائر اللجان سقفها عشرون . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : العدد كم ؟

السيد الأمين العام : «٢٦» .

دولة رئيس المجلس : «٢٦» ، دكتور محمد

الدكتور محمد ابو عليم : أنا أنسحب من اللجنة إذا سمحت .

دولة رئيس المجلس

نريدك في مكان ثاني ، اذا انسحبت نريدك في مكان ثاني ، أين تريد دكتور محمد ؟

الدكتور محمد ابو عليم : ولا محل .

دولة رئيس المجلس :

على كل حال احذف الدكتور محمد أبو عليم من اللجنة . الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة :

مبدأ تمثيل أحد التكتلات النيابية بأعداد كبيرة في لجنة الشؤون الخارجية مبدأ يمكن أن نأخذ به ونراجعه إذا تمت التوزيعات في اللجان الأخرى حسب هذا المبدأ . فلو نظرنا للجنة المالية لوجدنا أن أحد التكتلات ممثل بأعداد كبيرة أيضاً . فأرجو أن نختار أي مبدأ نريد أن نلتزم به . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، فيه خمسة أسماء زائدة في هذه اللجنة . دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش :

سيدي أنا أظن أن الطريقة الحالية طريقة سليمة والعتب على كل حزب وكل تكتل إذا هو أحجم عن الدخول في لجنة من اللجان ، والرئاسة فاتحة المجال لمن يريد أن يدخل ، والمجال مفتوح في اللجنة الخارجية لمن يريد أن ينسحب . فالتوازنات راجعة لنا ، بلاش نربّط حالنا أن الرئاسة تعيد ترتيبها .

دولة رئيس المجلس :

أنا لن أقوم بذلك ، لكن أريد أن أشير . . .

الدكتور بسام العموش :

أنا ماقلت سيدي أنك أنت تقوم بذلك .

دولة رئيس المجلس :

نعم ، فهمت عليك ، أنا أريد أن أشير الى أن الثلاث لجان التي أقررناها هي متوازنة ، يعني فيها توازن ، لذلك نبقى في لجنة الشؤون الخارجية . فيه ستة أسماء زائدة ، الأخ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة :

توضيح بالنسبة للزميل حدادين أعتقد أنه نقل اسمه للجنة الادارية .

دولة رئيس المجلس : لا ، الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج :

أعتقد أن الازدحام على هذه اللجنة جاء من تفكير خاطىء عند الأخوة الزملاء وهو ظن بعضهم أن هذه اللجنة منها ستكون الوفود والسفرات . وكنت مقرراً في لجنة الشؤون الخارجية في الدورة الماضية وكان دولتكم رئيساً لهذه اللجنة . وأحب أن أؤكد للأخوة الزملاء أن لاعلاقة للسفرات بلجنة الشؤون الخارجية إطلاقاً . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

صحيح ، الدكتور عبد الله .

الدكتور عبد الله النسور :

«بداية الصوت غير واضح» لما تفضل به الزميل الدكتور محمد الحاج ، وليس صحيحاً أيضاً أن هذه اللجنة تستطيع قبول الحل السلمي أو رفضه . هذه لجنة لا تصدر قرارات ولا بيانات ولا بلاغات ، ولا يصدر إنسان أو مجموعة من الناس أية بيانات إلا باذن المجلس وإقراره .

لذلك من يظن أن تزاحمه على هذ اللجنة يعلي صوته قابلاً أو مديناً لهذه السياسة أو تلك أيضاً غير مصيب . ولذلك البيانات تكون من المجلس وليس من اللجان . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

بدنا من الاخوان اعادة النظر في العضوية رجاءً وإلا ستصبح لجنة كبيرة جداً ولن تستطيع العمل ، تفضل .

السيد سليمان السعد :

يبدو أن دولة الرئيس لا يعرف اسمي لأني جديد ، اسمي سليمان السعد .

دولة رئيس المجلس : أعرفه والله .

السيد سليمان السعد :

أقترح استعراض لجنة الشؤون الخارجية ، استعراض الأسماء ، فإذا كان هناك مجموعة زائدة عن تكتل ما أرجو أن يطرح عليها ترتيب أوضاعها بحيث يسجلوا خمسة فقط ثم هم أنفسهم يشطبوا ثلاثة آخرين أو أكثر الى غير ذلك . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأخ سمير

السيد سمير حباشنة :

شكراً دولة الرئيس .

مادام لا يوجد في النظام الداخلي سقف معين للجان ، ويبدو أن هناك حماس للعمل في لجنة الشؤون الخارجية فاقتراح للزملاء الأعزاء أن يُسمح بأن تبقى هذه اللجنة من الزملاء الذين أرادوا أن يعملوا بها وهم «٢٥».

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو

أنا أقترح أن يشطب اسم كل من ورد اسمه في لجنة أخرى ثم يُعرض على الاخوان من يريد أن ينسحب حتى لا يضيع وقتنا سدى .

دولة رئيس المجلس :

مشطوب سيدي الشيخ ، الدكتور ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

أنا أرى توفيراً للوقت أن يتصل الأخ عطوفة الأمين العام بالأعضاء ومن أراد أن ينسحب ثم يعرض علينا الأمر بعد الاستراحة.

دولة رئيس المجلس : الأخ أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة :

شكراً دولة الرئيس .

أنا أسجل عتبي لأني عضو في جبهة العمل الاسلامي ونائب عن هذا الحزب ، أسجل عتبي على الاخوة في الأحزاب كلهم على أنه بدأنا نعمل في المجلس من الجلسة الأولى من خلال تكتلات ، أظن أنه في نهاية المطاف إن بدأنا بهذه الروح سيكون هنالك تكتلات في التصويت على مشاريع القوانين وعلى أي أمر يطرح في داخل المجلس .

أظن أنه هناك قواسم مشتركة بيننا في الاحزاب نعم ، لكن بالتالي نحن نواب للأردن ونواب للأمة . فأرجو من الأخوة في الأحزاب وأتوجه خاصة الى اخواني في جبهة العمل الاسلامي وغيرهم من أمناء عامين الأحزاب أن لا ينظر الى هذا الأمر بهذه الحساسية . يعني هناك تركيز وكأن الأمر يشر بأن هناك تكتلات مسبقة في كل قرار سيصدر في قابل الأيام .

أناشد إخواني جميعاً أن ننظر الى الأردن كأردن وأن لا ننظر لأحزابنا قبل الأردن ، الأردن فوق مصالح الأحزاب أولاً ثم يأتي بعد ذلك التوازنات من خلال الأحزاب . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة المقارنة بين لجنة الشؤون الخارجية واللجنة المالية التي أوردها سعادة الدكتور فوزي غير قائمة ، اللجنة المالية ليس فيها مشكلة بل مرحب بأي عضوية تضاف الى هذه اللجنة ، لكن المشكلة في لجنة الشؤون الخارجية التي ارتفع سقفها وكانت من اللجان التي يعاني من عدم إكتمال نصابها .

أظن التصنيف معروف لممثلي الكتل ، أظن إحدى الكتل منها ثمانية أعضاء في هذه اللجنة . أتمنى على هذه الكتلة الكريمة أن تعيننا في عملية التوازن . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور همام

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح بدل أن يطول الجدل في هذه القضية أن تحسم خارج المجلس بالعودة مرة أخرى الى الأسلوب الذي اتفق فيه على الثلاث اللجان الأخرى ، وبالتالي نختصر وقت هذا المجلس الكريم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عارف

الدكتور عارف البطاينة :

قلت في بداية النقاش ، نقاش هذا الموضوع ، أنك تفضل أن يكون عشرين عضو لكل لجنة حتى تشمل جميع أعضاء مجلس النواب . فيه بعض اللجان ضمت عشرة أو أربعة عشر عضواً ، أنا لا أرى مانع من أن تبقى كما هي ، كما اقترح الزميل سمير حباشنة ، وبهذا تكون قد ضُم جميع مجلس النواب . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً. الأخ مفلح

السيد مفلح الرحيمي :

بما أن النظام لايمنع ذلك فأنا اثني على اقتراح الزميل سمير حباشنة والدكتور عارف البطاينة وتبقى اللجنة كما هي .

دولة رئيس المجلس : الأخ جميل .

السيد جميل الحشوش :

انني أرى في هذا المجلس الموقر أن كل نقطة تبحث تأخذ الوقت الكثير ، بما أننا انتخبنا من الشعب ونريد أن نضحي للشعب يجب ان نضحي بكل شيء في هذا المجلس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور نزيه

الدكتور نزيه عمارين

مادام هناك اتفاق مسبق على أن يكون السقف الأعلى لهذه اللجان عشرين ولا يوجد نية لانسحابات من اللجنة الخارجية ، فأنني اقترح أن يتم التصويت على اللجنة الخارجية . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

يعني إذا ظل الاختلاف مافيه الا أن نتخبها انتخاب ، الأخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً دولة الرئيس .

اختصاراً للنقاش أمامنا أحد حلين ، أما أن نخترق قاعدة سقف اللجنة عشرين والمجلس سيد نفسه يستطيع أن يخترق هذه القاعدة ويصوت أن تبقى اللجنة «٢٥» . وأمامنا طريق آخر أن ننتخب بطريق الاقتراع السري ونصوت على عشرين واحد إذا اتفق المجلس الكريم على أنه لا يجب ان يتجاوز عدد اللجنة عشرين عضواً .

بدل أن نطيل الكلام ونقصره ، هذين اقتراحين محددين نصوت عليهم دولة الرئيس وننتهي ، أنا أطرح اقتراح اقفال باب النقاش في هذا الموضوع والتصويت على المقترحين اللذين ذكرناهما . . وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس :

هناك تثنية على هذا الاقتراح ، هل تؤيدون وقف باب النقاش في هذا الأمر ؟ موافقة

هناك اقتراح بأن نلتزم بالعشرين عضو في هذه اللجنة وكل لجنة أخرى ، هل توافقون على ذلك ؟ تعد الأصوات يعاد الاقتراح بالالتزام بسقف عشرين، من يوافق؟ لم ينجح الاقتراح بابقاء السقف عشرين ، فيبقى العدد كما ورد . الأخ جمال .

السيد جمال الصرايرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، أولاً حضرتك ذكرت بأنك تريد ، والمجلس وافق ، على أساس السقف عشرين . وبدأنا باللجان ،بدأنا باللجنة الأولى والثانية والثالثة ، الآن عندما تعثرنا في اللجنة الرابعة ، وأنا هنا أرد اتهام الأخ محمد الحاج بأن هناك بعض الأسماء يريدون السفر . لا سيدي السبب أن هناك اتجاه دفع ببعض الأعضاء لأجل رئاسة المجلس ، هذا هو السبب .

لذلك سيدي الرئيس إما أن يُقبل بمبدأ العشرين وإما أن نصوت على أعضاء اللجنة . . . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : الأخ سعد .

السيد سعد هايل السرور :

شكراً دولة الرئيس .

لقد سجلت كعضو في هذه اللجنة برغم معرفتي المسبقة بأن هذه اللجنة لن يكون اعضاءها متخصصين في توزيع السفرات ، وبرغم أيضاً معرفتي المسبقة بأن هذه اللجنة لن تكون لجنة توزيع بيانات لغايات الحل السلمي ، ولا أعتقد أن هناك عضو في هذا البرلمان بهذه البساطة من التفكير . ومع هذا لتسهيل عمل المجلس فأنني أرغب في ترك هذه اللجنة وأن أكون في اللجنة المالية إذا كان هناك موقعاً في اللجنة المالية . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

ماشي ، الدكتور محمد .

الدكتور محمد أبو عليم :

دولة الرئيس انني أقترح على زملائي من الدورة السابقة من جربوا هذه اللجنة أن ينسحبوا منها فيبقى العدد عشرين إقتداءاً بي وبالأخ سعد السرور . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس : الأخ محمد داودية .

السيد محمد داودية :

شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة لازم لما نضع أساس نحترمه ونمشي عليه ، ولا يجوز كلما تعثرنا أمام

مشكلة نخرق الأساس اللي اتفقنا عليه . ولذلك احتراماً للتقاليد إذا اتفقنا على عشرين أن تبقى هذه القاعدة ، والا من الأصل ما نضع قواعد حتى ما تصير جلسات المجلس دق الماء في الإناء وباستمــرار عك بدون نتيجة . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس :

أنا لازلت أطلب من الأخوة بعض الانسحابات حتى نصبح عشرين ، رجاء ، الأخ جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا :

انسحب من هذه اللجنة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

بارك الله فيك ، الدكتور مصطفى

الدكتور مصطفى شنيكات :

دولة الرئيس تحدثت قبل قليل وتجاوزت النظام الداخلي من أجل الجانب المعنوي ، أنا لا أرى ضرراً في أن تكون هذه اللجنة مفتوحة لأنه في الفترة القادمة هذه اللجان سوف تتلاشى وتستقر على أوضاع غير الأوضاع الموجودة حالياً ، فاتركوا الأمور طالما لا يوجد نص .

وأرجو أن لا ندخل في هذه المتاهة لأن الفترة القادمة ، فترة العمل ، سوف تستقر اللجان على الذين يعملون في اللجان بشكل دقيق . فأرجو أن تترك هذه اللجان مفتوحة بدون سقف ، لأنك لا تستطيع أن تضع جدود لها . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس :

دكتور مصطفى متى تجاوزت أنا على النظام الداخلي ؟ !!

الدكتور مصطفى شنيكات : في لجنة الطعون .

دولة رئيس المجلس :

نحن نتكلم عن لجنة الشؤون الخارجية ، في لجنة الشؤون لم نقرر شيء .

الدكتور مصطفى شنيكات :

تأسيساً على لجنة الطعون طالما لم يلتزم بالنظام الداخلي وركزت الجانب المعنوي عليها فأرجو أن تُترك .

دولة رئيس المجلس :

لأ ، مش هيك . السيد طه الهباهبة انسحب من اللجنة ، كم بقي ؟ السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل :

اعتقد أن الاصرار على الانسحابات ستؤدي لانسحاب الأفضل ، لأن الأفضل لا يريد هذا النوع من التزاحم ، دخل لأن يخدم فهو يُحرج أولاً وينسحب .

أنا أرى طالما هذا الحق لكل نائب أن يدخل في إحدى اللجان والحق يتضمن أن يختار اللجنة التي يريد ، فاذا اختار اللجنة الخارجية ليبنقى فيها مع تجاوز هذا السقف العرفي البسيط الذي أرسيناه ، لأنه لاحقاً عندما لا يكتمل النصاب نستطيع أن لسمع

شكوى من الذين يحضرون الاجتماعات ثم لا يكتمل النصاب لأن غيرهم لا يحضر .

فتلقائيا إما أن ينسحب من دخل لا ليخدم إنما ليتواجد ، أما الآن إصرارنا الذي سينسحب هو الذي دخل ليخدم لأنه يخجل .

دولة رئيس المجلس :

السيد الأمين العام كم صار العدد ؟

السيد الأمين العام : «٢٢»

دولة رئيس المجلس :

العدد «٢٢» ، دكتور عبد المجيد .

الدكتور عبد المجيد العزام :

حقيقة اشارة لما تفضل فيه الشيخ عبد الرحيم يفضل أولاً التخصصية من أجل العطاء ، وحقيقة عندما دونت اسمي في هذه اللجنة كان ايماناً مني بأن أعطي كل ما عندي في هذه اللجنة وليس كما وجهت بعض الاشارات أو التلميحات .

وبالرغم من أن تخصصي في هذا المجال وإذا ارتأى المجلس حلاً للخلاف فبإمكاني أن انسحب .

دولة رئيس المجلس : الأخ فواز

السيد فواز الزعبي :

الحقيقة دولة الرئيس اني ارتأيت نفسي في هذه اللجنة كوني أقع على مركز حدود في الشمال لاستقبال الوفود الخارجية ، وليس البحث عن المياومات وتذكرة السفر للخروج من هذه البلد . وكوني أخدم هذه الأمة وسأبقى أخدم هذه الأمة في دائرتي الانتخابية في ظل القائد الأول جلالة الملك حسين المعظم . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يعني بدك تنسحب؟

السيد فواز الزعبي :

لأ ، ثابت من أجل استقبال الوفود الخارجية .

دولة رئيس المجلس :

لا نريديك من أجل هذا فقط أخ فواز ، مهمتك أكبر

السيد فواز الزعبي :

وضعت نفسي من أجل هذا .

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة كان بودي لو حصل نوع من تثبيت التعارف في هذا المجلس على أساس صعيد الكتل السياسية ، حتى لو أردنا أن نوزع أي لجنة أو أي شيء يكون فيه أربع كتل أو خمس كتل حتى نعرف الأمور على حقيقتها .

ثانياً ، أحد الأخوة تحدث انه كأحزاب مفروض نخرج من القوقعة الحزبية وأننا للأردن ، أنا أعتبر هذا نوع من الطموحات ولكن في واقع الأمر أننا نتعامل بطريقة حزبية عقلانية ومنطقية .

النقطة التي ذكرتها النائبة توجان فيصل الذين يخرجون من اللجان هم الأفضل ليس بالضرورة الحقيقة ، مع أنني أشكرهم على اتاحة المجال لغيرهم . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

أرجو أن لا نجاوب بعضنا في الكلام ، نحن في هدف موضوع الأسماء والتسمية . فاذا زميل تكلم بشيء نضيع وقتنا إذا أجبناه ويصير كل واحد بده يجاوب الآخر ويضيع الهدف .

الشيخ عبد الباقي وبعد ذلك سأصوت على الاثنين وعشرين .

السيد عبد الباقي جمو :

السقف وضع بقرار من مجلس النواب لا بنص من القانون أو النظام ، ولذلك أرى أن يعرض هذا الأمر على هذا المجلس ويصوت على أن يبقى العدد كما هو في لجنة الشؤون الخارجية ، ويبقى العدد بدون انسحابات . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

العدد «٢٢» ، هل توافقون على «٢٢» ؟ تعد الأصوات

السيد الأمين العام : «٤٥» من «٧٢» .

دولة رئيس المجلس :

«٤٥» من «٧٢» وتبقى اللجنة مكونة من «٢٢» . والآن نرفع الجلسة لمدةنصف ساعة ، قبل ذلك الأخ محمد داودية فيه شيء مختلف ؟

السيد محمد داودية :

يعني ما الفرق بين «٢٢» و «٢٥» ؟ إذن يضموا الاخوان اللي انسحبوا ، مادام كُسر السقف فليظل مكسور .

دولة رئيس المجلس :

ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة فقط .

ـ وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والاستراحة ثم عادت بعد ذلك للانعقاد ـ

ـ استئناف الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس :

الان نستئنف الجلسة ، زملائي إذا سمحتوا نريد أن نعود الى الموضوع المؤجل لكي نبت به بالسرعة المكنة ، وهو موضوع لجان الطعون .

اذا سمحتوا أن أقول أنه بعد مشاورات وفي ضوء الحديث الذي تم في هذا المجلس سأسمي ست لجان كل لجنة بخمس أعضاء ، يعني ثلاثين نائب . وأريد أن أسمي الأسماء وأعتقد أنه روعي فيها ماذكر من قبل الأخوة الزملاء في موضوع المناطق وموضوع التوازن .

بعد أن نرى الأخ طلال ماذا يريد بعد ذلك سوف أقرأ عليكم لجان بأسمائها تقيمونها وترون ما هو مناسب في هذا الأمر . الأخ طلال .

السيد طلال عبيدات :

لا أعرف دولة الرئيس بالنسبة للجان هل

سيكون لها اتصال خارج المجلس أو داخله ؟ فإذا كان لها إتصالات خارج المجلس تعرف آراء الناس اللي إطلعوا على النتائج أو أعضاء لجان الفرز . فلا بد أن يكون النائب من منطقة قريبة ، ومثال على ذلك اربد ، مطعون في كل نواب اربد والكرك ، فإذا وضعتني عن اربد ممكن أفيد خارج الجلسة ، خارج القبة ، أما إذا وضعتني في عمان قد لا أوفق لأني لا أعرف الناس في لجان الفرز ولا أعرف الناس اللي قدموا الطعون .. وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

أخي طلال لا أستطيع أن أدخل في تفاصيل عمل لجان الطعون الآن ، هي ستحدد مجال عملها وطريقة عملها ، وسنحاول عندما تتم موافقة المجلس أن التقي بهذه اللجان لكي تحدد طريقة عمل وأسلوب عمل موحد ، وليس كل لجنة تختار ما تريد .

ربما يجب أن يكون هناك توحيد في طريقة العمل وليس في أشياء أخرى . دكتور أحمد ، تفضل

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة كما يبدو لي من منطوق المادة «٢٧» ومفهومها أن المجلس صاحب الصلاحية ابتداءاً وانتهاءاً في تسمية اللجنة دون أن تتقدم الرئاسة الجليلة باسم هذه اللجنة ، وهو الذي يحدد السقف وهو الذي يختار الأعضاء .

فأرجو من دولة الرئيس أن يجعل الخيار للمجلس دون أن يسمي ابتداءاً هذه اللجنة ، لأننا نتقيد بمنطوق ومفهوم المادة «٢٧» .

دولة رئيس المجلس :

أنا بدي اقترح في ضوء الكلام ولن أقرر في ذلك ، أنتم ستقررون ولكم الحق ، الأخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

سيدي ، فيما ذهب اليه فضيلة الشيخ الكوفحي ، أي طرف يسمي القرار للمجلس والمادة لم تتحدث الا عن أن المجلس صاحب القرار ، أما من يسمي أي عضو من أعضاء المجلس ، والرئيس عضو ، وتمت مداولات حول هذا الأمر ، فالتسمية ليست إلزاماً لأحد . . . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان خلونا بالموضوع ، والله مافيه داعي لطول الحكي . أخ جمال .

السيد جمال الصرايرة :

دولة الرئيس لو سمحت تقرأ الأسماء الآن ونصوت عليها لجنة لجنة ، نريد أن نخرج من هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس :

وهو كذلك ، اللجنة الأولى ، مع حفظ الالقاب

١ ـ محمد الذويب

٢ ـ أحمد القضاة

٣ ـ فوزي الطعيمة

٤ ـ ابراهيم زيد الكيلاني

٥ ـ محمد عودة نجادات

سنكون متوازنة يا شيخ حمزة ، أخ خليل.

السيد خليل حدادين :

دولة الرئيس ، أرجو أن لا تنسى أنني قد رشحت نفسي لإحدى هذه اللجان . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس :

أستاذ خليل الاخوان رأوا من المناسب بأن نمشي على أسلوب معين ، لدينا ثلاثين إسماً فقط اللي بدهم يترشحوا ، لذلك ليس هناك استثناء لأحد . ما سنفعله هو موضوع إحترازي فقط أخي الكريم ، هذا لا يؤثر على أياً كان ، أرجو أن نسير حتى ننهي هذا الموضوع .

نصوت على اللجنة الأولى ؟ . موافقين عليها كما وردت ؟ موافقة . تفضل أستاذ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر :

أرى أن تقرأ أسماء اللجان كلها لنرى التوازن فيها جميعاً قبل أن نقرر لجنة لجنة .

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : تفضل أخ سعد

السيد سعد هايل السرور :

سيدي ، حقيقة لا يجوز الاقتراح أثناء عملية التصويت ، كان الأفضل للزميل أن يتكلم قبل البدء في التصويت . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

اللجنة الأولى موافق عليها كما قرأت ، اللجنة الثانية

١ ـ عبد المنعم أبو زنط

٢ ـ ابراهيم سمارة

٣ ـ سمير قعوار

٤ ـ عبد الباقي جمو

٥ ـ سالم الزوايدة .

تفضل شيخ أحمد .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة دولة الرئيس هذا الأسلوب بهذه الطريقة لم يتبع في اللجان الدائمة ، فنفس الاسلوب كان جيداً وممتازاً . نصوت على اللجان لجنة لجنة ثم نقول للأخوة الزملاء سجلوا أسماءكم في هذه اللجان ، أما بهذه الطريقة من سجل هذه القائمة ؟ ومن الذي أعطى الأسماء ؟ ومن ومن ؟ لا يجوز ، أنت تحرم ثمانين نائباً من الرغبة وحرية الاختيار . أما هكذا قد تكون كتلة أو قد يكون فرد أو مجموعة قالت هذا القول فهي ليست لها ولاية على الثمانين نائباً .

الطريقة كما اتبعنا في اللجان الدائمة نصوت على اللجان لجنة لجنة ، ثم بعد ذلك نقول للاخوان سجلوا في هذه اللجان . وإذا رأينا

أن نختار سقفاً عشرة مثلاً أو ثمانية أي سقف محدد ، نتفق عليه في هذه الجلسة ونوفر الوقت والجهد ونحترم رغبة الأعضاء الثمانين. أما بهذه الطريقة فاسمح لي يادولة الرئيس . . .

دولة رئيس المجلس :

شيخ أحمد أرجوك ، نحن قررنا بانشاء ست لجان وصوتنا عليها وأن يكون هناك خمس أعضاء في كل لجنة وصوتنا على ذلك . في اللجان الدائمة صوتنا لجنة لجنة ، قرأنا أسماء أعضاء اللجنة وصوتنا على كل واحدة ، ونحن نفعل نفس الشيء . هنا قرار بذلك ونحن نطبق القرار ، دكتور عبد الله

الدكتور عبد الله النسور :

سيدي الرئيس أنا طلبت الكلمة قبل أن تبدي ملحوظتك الصحيحة ، قرأت اللجنة المالية وسمي اسمي واسم معالي الدكتور العكايلة وجرى حديث ثم جرى تصويت ، ثم بدأنا بالثانية فالثالثة وأخيراً توقفنا عند الخارجية . ويجب أن نتبع نفس الأسلوب ونكيل بنفس المعيار في كل اللجان في كل الأيام .

ولذلك أرى السير بالتصويت على اللجان كما فعلت دولتك لجنة لجنة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ حمزة .

السيد حمزة منصور :

الحقيقة اللجان استعين في تشكيلها بلقاء مع ممثلي اللجان وكنت أتمنى وكنت أتوقع أن رفع الجلسة لمدة نصف ساعة فيه متسع لمثل هذا اللقاء الذي يريحنا من كثير من النقاشات التي تجري الآن .

أما وقد رتبت الأمور مع حسن الظن والاحترام للجميع في غياب ممثلي اللجان فأنني أرى على الأقل أن تبسط أمامنا جميع الأسماء المرشحة لهذه اللجان ، وفي ضوء نظرة كلية شاملة متوازنة يتم تصويتنا على اللجان . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

يا اخوان لن يتغير شيء ، اللجنة الثانية سمعتم بالأسماء ، هل توافقون على ذلك أم هناك تعديل ؟ موافقة بأغلبية كبيرة .

اللجنة الثالثة : ـ

١ ـ حمزة منصور

٢ ـ مفلح اللوزي

٣ ـ فياض جرار

٤ ـ محمد داودية

٥ ـ محمد عضوب الزبن

هل هناك آراء ؟ إذن ، هل هناك موافقة ؟ شكراً .

اللجنة الرابعة : ـ

١ ـ ذيب خطاب

٢ ـ توجان فيصل

٣ ـ ابراهيم شحدة

٤ ـ عبد الكريم الدغمي

٥ ـ جمال الخريشا

هل هناك آراء ؟ ، موافقة ؟ موافقة ، جيد، تفضل .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

من الواضح أنك تصر على التمسك بالرأي الأول ، والمادة «٧١» من الدستور تنص على ذلك ، وهذا خرق واضح . نحن نصر على إشراك كافة أعضاء المجلس في مناقشة قضايا الطعون ، ولا يوجد شخص هنا منتقصة عضويته في هذا البرلمان .

أنت تصر على التمسك بموقفك الأول ، فما الفائدة من النقاش إذن ؟ !! علينا أن نشرك الجميع وأصر على ذلك ، لا يوجد أحد لا يحق له أن يشارك في التحقق من قضايا الطعون .

أنا أتشبث بهذا الموقف وأعتقد أن هذه سابقة خطيرة في هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس :

دكتور عبد الحافظ المشاركون في هذه اللجان سيكون عددهم ثلاثين ، يعني فيه آخرين لن يشاركوا ، لماذا تعتبر أنه فيه استثناء معين ؟

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

أقترح يا سيدي أن يكون «١٥» عضو من المطعون بهم للنظر في قضايا في دوائر أخرى .

دولة رئيس المجلس :

هذا الكلام المجلس لم يقبله يا دكتور .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

ما صوتنا عليه ، حتى لا يجوز التصويت على هذه القضية . المادة «٧١» من الدستور واضحة ، والمادة «١٥» من النظام الداخلي واضحة . حتى مبدأ التصويت مرفوض على هذه القضية ، لا يجوز التصويت ، التمسك بها خطأ .

دولة رئيس المجلس :

يا أخ عبد الحافظ المادة «٧١» لا علاقة لها بهذا الأمر ، المادة «٧١» تقول «لمجلس النواب حق الفصل في صحة نيابة أعضائه ولكل ناخب أن يقدم الى سكرتيرية المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب في دائرته طعناً يبين فيه الأسباب القانونية لعدم صحة نيابة المطعون فيه ، ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأكثرة ثلثي أعضاء المجلس» . ما لها علاقة بالذي تتفضل فيه .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

دولة الرئيس ، المجلس هو الذي ينظر في هذه القضية ، أي مجلس ؟ المجلس الموجود في هذه القاعة ، لا يوجد أشخاص لهم حق وأشخاص ليس لهم حق ، فهذا حق للجميع يا سيدي .

دولة رئيس المجلس :

طبعاً نحن لم نحرم أحد .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

إذن أرجو أن لا يستثنى أحد من هذه اللجان .

دولة رئيس المجلس :

نحن لم نستثني أحد ، فيه ترشيحات وماشيين فيها .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

أنا أصر على أن يدخل من النواب المطعون في صحة نيابتهم .

دولة رئيس المجلس : الأخ طلال .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

بالنسبة للجان أنا لا أعتقد أنه فيه ضرورة لكثرة العدد لأن هناك قياس ، هيئات التحقيق عادة تكون بين ثلاثة أو أربعة أشخاص ، المجالس العسكرية والمحاكم المدنية لا تتجاوز أربعة أشخاص . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : عفواً ، الأخ جمال

السيد جمال الصرايرة :

المجلس يبقى هو صاحب الصلاحية في المستقبل ، اللجان عندما تنهي ، كل لجنة ، يعود التقرير بكامله الى المجلس والمجلس يناقش التقرير ، فأما يقر الطعن أو يرفضه . ويحق لكل عضو في تلك الجلسة أن يدلي بدلوه . . . وشكراً سيدي

دولة رئيس المجلس : أخ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة :

شكراً دولة الرئيس .

أنا أثني على ما قاله الزميل الدكتور عبد الحافظ لأنه يبدو أن الرئاسة مصرة على موقف مخالف للنظام الداخلي . وذكرنا فيه الدكتور عبد الحافظ لما قال أنه يمكن لأي واحد أن يطعن في صحة نيابة الثمانين ، موجودة في الدستور ، لأي ناخب الطعن في صحة نيابة الثمانين نائب .

الأخ خليل حدادين يرشح نفسه للعضوية وأنت تمنعه أن يدخل في اللجنة ، إذن هذه مصادرة لحق النائب المنتخب والذي لا يزال نائب وأقسم القسم على أنه نائب ، ما بُت في صحة نيابته ، لذلك أنا أصر أيضاً مع الأخ عبد الحافظ أن أدخل في إحدى هذه اللجان . . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الدكتور ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

دولة الرئيس ، الطريقة التي سرت فيها قانونية ودستورية وهي أبعد عن الشبهة ووافق عليها المجلس ، وإذا أردت أن تصوت عليها نصوت عليها وننهي النقاش .

دولة رئيس المجلس :

قررنا فيها وماشي الموضوع ، طبعاً للجميع الحق في إبداء الآراء لكن المجلس موافق على هذه الأمور ، وهذه ليست طعناً بأحد ، هذا إجراء إحترازي لنا الحق به لأن النظام الداخلي يتكلم عن مثل هذه الأمور ، صوتنا عليها يا أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي

بالنسبة للجنة يعني فيها محامين اثنين ، لو

تخلوا واحد في لجنة وواحد في لجنة ثانية للاستفادة من خبراتهم .

دولة رئيس المجلس :

لنا سبب في هذا الموضوع ، اللجنة الخامسة : ـ

١ ـ حماد أبو جاموس

٢ ـ محمد عويضة

٣ ـ فرح الربضي

٤ ـ مصطفى شنيكات

٥ ـ عبد الله اخوارشيدة .

تفضل دكتور أحمد .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

مرة أخرى دولة الرئيس ما هي الأسس الموضوعية ؟ ما هو المعلوم من المجهول ؟ لجنة أولى ، لجنة ثانية ، كلها مجاهيل . نحن نراعي الاختصاص ، نحن نراعي الرغبة .

أين الاختصاص ؟ أين الرغبة ؟ أين الأسس الموضوعية ؟ ثم نبدأ بالتفصيل . هل نكتب موضوع انشاء ثم نضع العنوان ؟ !!

نضع العنوان ثم نكتب موضوع الانشاء .

مجاهيل في مجاهيل يا دولة الرئيس ، أرجو إعتماد معايير موضوعية تحقق الاختصاص والرغبة أو التكتلات الموجودة في المجلس ورغبة المستقلين .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد داودية.

السيد محمد داودية :

سيدي الرئيس ، من المفيد أيضاً أن نعود للتقاليد وأن تتكرس تقاليد جرت لقاءات مبكرة في صباح هذا اليوم للفصل في هذه المسائل ومن ضمنها اللجان الدائمة ، وكان فيه ممثلين عن الكتل وصرف وقت طويل جداً وجرى أو تواضع المجتمعون على اتفاقات .

ليس ذنبنا إذا ممثلي كتلة ما لم يبلغوا أعضاء هذه الكتلة في ما جرى ، والأصل أن ممثل الكتلة الذي يتفق مع أعضاء الكتل الأخرى ومع الرئاسة أو المكتب الدائم أن يبلغ وأن يكون مخولاً وأن يكون قراره قاطعاً .

ولذلك ما نعود لمناقشته في هذه اللحظات قد جرى الاتفاق ، ولا يجب ان نصرف وقت خارج الجلسات وداخل الجلسات ثم نناقش على قاعدة ، مرة أخرى أقول ، دق الماء في الاناء .

إما أن يكون هؤلاء الناس مخولين ويسري اتفاقهم بغض النظر عما فيه من ايجابيات وما فيه من سلبيات على الجميع ، أو لا نلجأ الى هذه الصيغة إطلاقاً .... وشكراً

دولة رئيس المجلس :شكراً ، الدكتور فوزي

الدكتور فوزي الطعمية :

لاحاجة لنا بأن نعود الى إجراءات أقرها المجلس وصوت عليها ، هذا أولاً .

ثانياً ، هذه الأسماء معروضة على المجلس الكريم ، من يرغب بالانسحاب من أي لجنة

فليعبر عن رغبته ، ومن يرغب أن يضاف اسمه ليسجل اسمه ولينظر المجلس في نهاية المطاف عندما ننتهي من اللجان الست .

دولة رئيس المجلس :

دكتور فوزي عندما ننتهي من التصويت على اللجان الست نعود الى النقطة التي ذكرتها، أخ خليل

السيد خليل حدادين :

سيدي الرئيس ، نسمع أن هناك كتل اجتمعت ، ممثلين عن كتل اجتمعوا ، من مثلني ؟ في أي كتلة أنا ؟ أنا لست في إحدى هذه الكتل فلم يمثلني أحد . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

عفواً لا تسألني ، لا أعرف ، هذا موضوع لا علاقة لي به ، اسأل الكتل ، نقطة نظام الأخ محمد ذويب .

السيد محمد الذويب :

أرجو أن نتقيد بنص المادة «٥٨» ، «لايجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٥٣)» .

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام آخر المتحدثين

الدكتور بسام العموش :

ياسيدي أنا أتمنى على دولة الرئيس وعلى الأخوة الكرام أن نعتبر أن هذه موافقة مبدأية، بعد أن ننتهي يمكن أن يعاد النظر في النظرة الكلية . إنما إذا انتهينا من اللجان وبعد ذلك وجد ، حتى الذين ليس فيهم طعون ، وجدوا انفسهم خارج هذه الاسماء ولهم الرغبة، مع أنني أنا أضم صوتي الى الأخوة الذين يقولون بضرورة عدم اعتماد قائمة الثلاثة وأربعين ، أن يكون الحق للجميع باستثناء المطعون فيه في دائرته . لأنه حتى الأشخاص الآخرين إذا أردنا أن نتكلم في الشبهات الحقيقة هذا ينسحب على الجميع.

أنا أتمنى أن تكون الموافقة مبدأية ثم النظرة الكلية في الأخير .

دولة رئيس المجلس :

إذا سمحتوا نصوت على اللجنة الخامسة كما قرأت ، لم يدخل أحد أي تعديلات . من يوافق على ذلك ؟ نقرأها مرة أخرى .

١ ـ حماد أبو جاموس

٢ ـ محمد عويضة

٣ ـ فرح الربضي

٤ ـ مصطفى شنيكات

٥ ـ عبد الله اخوارشيدة

من يوافق ؟ موافقة ، شكراً ، اللجنة السادسة

١ ـ عبد العزيز جبر

٢ ـ طلال عبيدات

٣ ـ راتب السعود

٤ ـ محمد أبو عليم

٥ ـ سعد السرور

هل من آراء ؟ موافقة ؟ موافقة .

شكراً لكم وتقر هذه اللجان وتجتمع في وقت قريب وسألتقي بها حتى نتباحث في موضوع عملها ، وستحال اليها الأوراق . . . شكراً لكم .

يبقى البند الأخير ، تفضل السيد الأمين العام

السيد الأمين العام :

هـ ـ أي لجنة أخرى يقرر المجلس تشكيلها ، عملا بأحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي والتي تنص :

المادة ـ ٢٧ ـ :

للمجلس أن ينتخب بأكثرية الآراء أعضاء للجان أخرى مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة وتنتهي مدتها بانتهاء المهمة الموكولة اليها .

دولة رئيس المجلس :

اذا سمح لي الاخوان ملاحظة وبعد ذلك نناقش الموضوع ، أريد الى أن أشير الى أن المجلس الماضي كان مؤلف فيه ثمانية لجان مؤقتة غير دائمة ، أقرأها عليكم ، لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين ، اللجنة الزراعية ، اللجنة الصحية ، لجنة التربية والتعليم ، لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، لجنة الريف والبادية ، لجنة الطاقة والمياه ، وأخيراً لجنة التحقيقات النيابية .

بعض هذه اللجان ، يا اخوان وللأخوة الذين يشاركون في هذا المجلس للمرة الأولى، بعض هذه اللجان لم تجتمع ولم تحدد مهامها ولم تقدم أي شيء . فلأننا نريد أن نقوم بالواجب الموكول الينا ، ولأننا وعدنا أنفسنا أن نفعّل عمل المجلس وعمل اللجان فأرجو أن لا نتدافع تجاه إنشاء لجان مؤقتة إلا إذا تأكدنا أنه ستكون فاعلة وإذا كان هناك حاجة لها .

لذلك هذا الأمر مطروح أمامكم ، هذه هي اللجان السابقة ولسنا مضطرين للتقيد بها كما كان ، إنما الأمر متروك للمجلس . شيخ أحمد .

الدكتور أحمد الكوفحي :

أقترح دولة الرئيس انشاء لجنة الأمن الدفاع ، لأن الأمن والدفاع لا بد له من جهة مؤسسية ترعى شؤونه وتقدم التوجيهات والارشادات ، وتحقق تسديد المسيرة في هذا الجهاز الهام والذي لا يشكل بما لا يقل عن «٣٠٪» من قطاع العاملين في جسم الدولة . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الحافظ

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

أطلب إضافة لجنة الفقر والبطالة لما لهذه اللجنة من الأهمية وسأبدي في حينه الأسباب الدافعة لتشكيل مثل هذه اللجنة لما لها من أهمية كبرى.

دولة رئيس المجلس : الأخ بسام حدادين

السيد بسام حدادين :

أقترح تشكيل لجنة الثقافة والشباب .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي

الدكتور فوزي الطعمية :

دولة الرئيس ، أقترح أن يضاف الى لجنة الصحة «البيئة» وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد جمال الخريشا

السيد جمال الخريشا :

سيدي الرئيس ، بخصوص اقتراح الأخ إنشاء لجنة الأمن والدفاع ، أذكر أنه في المجلس السابق بأن هنالك بعدم ايجاد هذه اللجنة لأكثر من سبب ، وكان هناك إقرار بأغلبية ساحقة في المجلس السابق . . . وشكراً.

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، السيد علي أبو الراغب

السيد علي ابو الراغب :

شكراً دولة الرئيس .

الواقع أن هذا العدد الكبير من اللجان يحتاج الى وقت وجهد كبير لا نجاح أي عمل من هذه اللجان ، أقترح أن يسمح لعدد من اللجان يتم الاتفاق عليها بين النواب ويأتي مثلاً عشرين توقيع من عشرين نائب للجنة معينة شاملة الأسباب الموجبة لأحداث مثل هذه اللجنة .

الآن صاروا حوالي عشر لجان وإذا سمينا أعضاء في العشر لجان لن يكون هناك لجنة واحدة فاعلة ، فأرجو أن يؤخذ باقتراحي أن يأخذ أي اقتراح بلجنة عشرين توقيع من الأسباب الموجبة ، ونعود الى المجلس في جلسة قادمة ونقر هذه اللجان . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور محمد الحاج

الدكتور محمد الحاج :

اقترح تشكيل لجنة تحمل اسم لجنة الاعلام والتوجيه الوطني

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الأخ محمود هويمل

السيد محمود هويمل :

شكراً دولة الرئيس .

سيدي الرئيس أرجو أن لا تقبل أي لجنة مؤقتة من قبل المجلس الكريم الآن إلا بعد أن يعد العضو المقترح المهام الموكولة لأي لجنة مؤقتة الا اللجان الواردة في النظام الداخلي . وسيصار في المستقبل الى إحداث أي لجنة ضرورية يراها المجلس الكريم . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك . السيد حاتم

السيد حاتم الغزاوي :

أقترح أن تعتمد اللجنة الزراعية لجنة دائمة في هذا المجلس نظراً لأهميتها .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، السيد حماد أبو جاموس

السيد حماد ابو جاموس :

دولة الرئيس ، أنا أثني على الكلام اللي تفضل فيه الأخ علي أبو الراغب ، وهو إذا كان هناك من حاجة الى لجان فليقدمها من يرغب الاشتراك في هذه اللجان ويقدم دراسة وافية والأسباب الموجبة ومنطلقات هذه الدراسة . . . شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

شكراً دولة الرئيس .

أرجو من الاخوان العودة الى المادة «٢٦» فكل مهام المجلس موزعة على اللجان الأربعة . أما اللجان المؤقتة فهي لموضوع بعينه ومؤقت لا يحتمل الديمومة .

وما دمنا في مجال تعديل النظام الداخلي فسندخل فيه لجاناً نعتبرها دائمة ، أما في هذه المرحلة سيدي الرئيس فلا جدوى من ذكر أسماء للجان . واقترح تأجيل تشكيل أي لجنة مؤقتة الى أن يتقدم المقترحون بمهام تلك اللجنة وبيان مدى تعارض تلك اللجان مع مهام اللجان الدائمة خاصة وأننا في المجلس السابق قد تعرضنا لكثير من الاختلاف فيما لو جاء قانون التربية والتعليم ، النظام الداخلي يجبر حتماً على إحالته للجنة القانونية ، ومع ذلك لدينا لجنة للتربية والتعليم ، فكنا نضطر الى جمع اللجنتين وعندها يصبح نصف أعضاء المجلس أعضاء في تلك اللجنة .

اقترح مرة أخرى يا سيدي أن لا تشكل أي لجنة مؤقتة في هذه الجلسة ، وأن يطلب من كل زميل يريد تشكيل لجنة أن يتقدم بشرح وافٍ لمهامها . فيقرر المجلس قبول اللجنة وقبول مهامها ثم ينظر في تشكيلها ، أما قبل ذلك فهي إضاعة لوقت المجلس ، أتمنى أن نتجاوز عنها ـ وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد : شكراً دولة الرئيس

أولاً : ـ أعتقد أن هذه اللجان هي في غاية الأهمية ، والتجارب السابقة للمجلس ما ينبغي أن تهمل وأن نبدأ من جديد ، بل هناك تجربة في لجان فاعلة ، عندما نقول مثلاً اللجنة الزراعية أو لجنة فلسطين أو لجنة التربية والتعليم ، فهذه قضايا ملحة للبلد ولا بد أن تكون لجان برلمانية متخصصة في هذه المجالات.

أيضاً في موضوع الاعلام والتوجيه الوطني وهو قضية في غاية الأهمية ، ومن هنا فأنني أثني على ما اقترحه الدكتور محمد الحاج أن تكون هناك لجنة للاعلام والتوجيه المعنوي . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأستاذ أحمد الكساسبة . .

السيد أحمد الكساسبة :

شكراً ، أقترح دمج بعض اللجان المقترحة من الاخوة ، فلجنة الثقافة والشباب والتوجيه الوطني حتى نقلل من عدد اللجان ، ثم لجنة الزراعة والمياه والري تصبح لجنة واحدة . اثني على موضوع اقتراح انشاء لجنة جديدة لجنة القوات المسلحة والأمن ، والاخوة الذين اعترضوا وقالوا أنه لا يوجد لجنة في المجلس السابق. كل المجالس البرلمانية الديمقراطية في العالم الاكثر منا خبرة في مجالات الديمقراطية يوجد لها لجان خاصة بالقوات المسلحة والأمن، فما الضير في بلد يتغنى بالديمقراطية، ونحن نعتز أن لدينا ديمقراطية، أن تكون لجنة خاصة بالقوات المسلحة والأمن ؟ !!! .

لا يعني ذلك أننا نصادر على قرارات الأخوة في قيادات القوات المسلحة والأمن ، انما من حق المجلس التشريعي أيضاً وهو يراقب أن يكون أيضاً له جزء من الرقابة على هذا الجهاز الهام في جسم الدولة الأردنية . . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الرحيم عكور

السيد عبد الرحيم عكور :

شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة أن هذه اللجان لها خصوصياتها في القضايا التي ستسند اليها خاصة أن اللجان الدائمة ستكون مشقلة بما سيحال اليها من قضايا ، هذه نقطة .

النقطة الثانية ، الأصل في إحالة أي قضية الى أية لجنة أن المجلس الكريم هو الذي يقرر هذه اللجنة كذا وهذه اللجنة كذا ، فإذا ما ثبت أن هناك بعض اللجان لا داعي لوجودها بطبيعة الحال تجفف منابعها تدريجياً ولا تبقى موجودة .

أنا أقترح سيدي الرئيس أن يقر مبدأ وجود اللجان ، أنه لجنة الحريات هل هي ضرورية أم لا ؟ لجنة الزراعة ، الصحة . . . الخ فإذا أقررنا المبدأ بعد ذلك يمكن أن يتم التنسيق على مهام أعمال كل لجنة والتنسيق بين الكتل لاعضاء هذه اللجان . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة ما ذكره بعض الزملاء أن هنالك تداخل بين اللجان ، أنا أفهم أن اللجنة القانونية مثلاً لما تصبح القضية في دائرة الصياغة القانونية ، إصدار تشريع معين يتعلق بجانب معين ، هذا ميدان اللجنة القانونية ، لكن اللجان الأخرى مثلاً التربوية أو التوجيه والاعلام لها الجانب الفني المهني الذي يخدم القضية بالبعد الآخر غير البعد القانوني ، حتى إذا انتهت الى جانب الصياغة القانونية يكون هذا ميدان اللجنة القانونية .

أقترح أن تسمى لجنة التربية لجنة التربية

والتعليم العالي نظراً لعدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وكليات المجتمع في بلدنا الطيب .

أيضاً ما ذكر أن المقترحين لايجاد لجنة معينة يتقدمون بمهام هذه اللجنة أولاً ، أظن العكس هو المطلوب . عندما يرى المجلس ضرورة وجود لجنة ما هذه اللجنة عندما تشكل أول أعمالها عليها أن تتقدم بمهام لها وأن تتقدم بخطة لها . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار :

أرى أنه إذا استمر هذا النقاش بهذه الطريقة ومناقشة كافة اللجان سوياً فأننا سنطيل الوقت ، فأنا أقترح أن نناقش اللجان السابقة التي جرت عليها العادة في المجلس السابق وعندما نبت في هذا الموضوع ينتقل الى اللجان المستحدثة . وأقترح أن تكون هذه اللجان المستحدثة معلقة وتطرح في جلسة قادمة حسب أغراض اللجنة المقترحة .

فأنا أقترح حالياً أن نناقش اللجان التي سبق وأن كانت في المجلس السابق .

دولة رئيس المجلس : السيد منير صوبر

السيد منير صوبر :

شكراً دولة الرئيس .

اثني على اقتراح الزميل عبد الرؤوف الروابدة ليطرح للتصويت .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، أنا سمعته لكن لأن هذا موضوع يتعلق بلجان مؤقتة واقتراحات كثيرة ، تحملونا ربع ساعة لأنه كل واحد يحكي لمدة دقيقة ولا بد من إعطاء المجال لجميع الراغبين لمجرد التعبير عن رأي سريع . السيد صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات :

مع احترامي لرغبة الزملاء في إضافة لجان مؤقتة كثيرة ، أعتقد أن هذه الجلسة غير قادرة على تحديد هذه اللجان الان. اعتقد ان هناك فيه ضرورة لايجاد آلية لعمل هذه اللجان .

والاقتراح اللي تفضلوا فيه بعض الزملاء علي أبو الراغب والأخ هويمل والأستاذ عبد الرؤوف الروابدة هو في الحقيقة يصب في هذا الاتجاه .

لذلك أنا مع وجهة النظر التي طرحها الزملاء بضرورة ايجاد آلية وقد نبه بعض الزملاء ، الى هذه الآلية ، وأعتقد أنه لا بد من ذكر الأسباب الموجبة والأهداف ومن ثم يصار الى تأليف اللجان .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد العزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر :

شكراً دولة الرئيس.

أولاً : - أرى أن يكون بالنسبة للمشتركين في اللجان أو الراغبين في الاشتراك أن نحيطهم

علماً أننا في اللجان المؤقتة سابقاً كنا قد يمضي الأسبوع والأسبوعان والثلاثة دون أن نتحصل على النصاب .

ولذلك ارجو من الاخوة ان يزهدوا اذا لم يكونوا جاهزين لمثل هذه اللجان هذه ناحية الناحية الثانية ، إذا أردنا أن نقيم عمل اللجان أو أن نقوّم ، لا أدري أي اللفظين أصح ، أن نرجع الى الملفات ، كل لجنة لها ملفات . ولذلك إذا كان هناك لجان كان لها عمل فملفاتها تشهد بذلك ، هذه ناحية كذلك .

الناحية الثالثة ، تقديم المهام ضروري وأنا أرى ذلك لكن بالنسبة للجان التي قدمت مهامها ولها أصول في الدولة وفي الحكومة ، وأضرب مثل لجنة فلسطين ، هناك دائرة الشؤون الفلسطينية وهي ذات عمل متعلق بلجنة فلسطين وكان هناك تعاون وثيق بين اللجنة وبين الدائرة ، لذلك عملها يشهد بذلك .

من هنا على ضوء هذه المعطيات وعلى ضوء هذه الأمور التي تحدثت عنها أرجو أن تبحث على مستوى ضيق لتشكيل هذه اللجان كما فُعل باللجان الدائمة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم الدباس

الدكتور هاشم الدباس :

دولة الرئيس ، أعتقد أن موضوع اللجان المؤقتة لا يختلف عليه اثنان ، لكن في الوقت الحاضر القصير ولو أعطينا الفرصة لكل النواب لأبدوا رغبتهم كل منهم بانشاء لجنة مؤقتة .

ولذلك اللجان المؤقتة تحتاج أول ما تحتاج الى آلية ، تحتاج الى إخوان ملتزمين أن يحضروا هذه اللجان .

ولذلك أرى أن الوقت الحاضر غير مناسب لتقرير عدد اللجان المؤقتة ، بل على ضوء الحاجة الملحة لانشاء تلك اللجان . هناك لجان قد تكون ضرورية مثل اللجنة الزراعية والتربوية والصحية والبيئة ، لكن هناك لجان أخرى قد لا يكون لها أي أثر إلا أن نكتبها على الورق الآن وأن لا يقوم أحد منا بحضورها أو بمناقشة مشاكلها .

لذلك أرى أن تؤجل مثل هذه اللجان وفي الوقت الحاضر ، وأن أي نائب يبدي اقتراحاً بانشاء لجنة مؤقتة أن يوضح الأسباب الموجبة لتلك اللجنة ، وبالتالي نكون على علم ودارية بمهام هذه اللجان في المستقبل . . . وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد المجيد العزام

الدكتور عبد المجيد العزام :

طالما أن المادة «٢٧» من النظام الداخلي تشير الى الضرورة الماسة فأنا اثني كلية على رأي الأخ أبو عصام والزملاء الآخرين وأثني على الاقتراح لأحد الزملاء لطرح هذا الاقتراح للتصويت وشكراً ،

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، لا يزال موجود أسماء كثيرة أكثر من عشرة أسماء ، ربما كلها ستصب في نفس الاتجاه ، إذا كان المجلس يتوجه بأن مقدم الاقتراح بانشاء اللجنة يقدم في نفس الوقت

تحديد لمهام هذه اللجنة يصبح كلام الأخوة اللي ما تكلموا يعني قد يكون إضافي .

إذا تحبوا أن نكمل سنأخذ وقت طويل لكن بالنتيجة ربما بالشيء المنطقي أن نصوت على أن نحدد المهام أولاً ثم نقرر انشاء اللجان كما اقترح العديد من الزملاء ، فما رأيكم أن ننهي النقاش ونحدد بالاقتراع أن المهام تحدد أولاً من قبل مقدم اقتراح انشاء اللجنة . وللأسف لم يتحدث أحد عن اللجان اللي كانت في المجلس السابق ، يعني أحد يقترح عنها اقتراح . يعني إما نغلق النقاش ونصوت إما أن نكمل ، الدور واقف عند الست توجان .

السيدة توجان فيصل :

أنا قد أكون أقل المتحدثين فهل لأنني أقلية نسائية ؟ !!! فلا أريد إضطهاد من نصير المرأة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

لا أبداً أنا ماشي على الدور فقط لا غير ، سجلت حسبما رفعت الأيدي .

السيدة توجان فيصل :

اريد أن أشير انه نحن مقيدين بالنظام الداخلي ، بعض الاقتراحات وردت معارضة لهذا التقييد . المادة «٢٧» تنص على أننا نريد أغلبية آراء ، يعني أكثرية لإقرار اللجان ، وأيضاً تنص على أن المجلس يرى حاجة ماسة لتأليفها . فأحد الاقتراحات جاء خارج عن هذا تماماً حينما قال نشكل اللجنة ثم نبررها ، يعني هذا خارج نهائي فغير مقبول .

واللجنة ليست في عنوانها بفحواها واتحفظ بشدة كأعلامية على طرح لجنة الاعلام والتوجيه المعنوي ، لأن هذا مجلس حريات ومجلس تعددية ، لو فكرنا في الآلية اللي راح نعمل فيها ، الاعلام والتوجيه الوطني ، لن نزيد على أن نضع في يد السلطة التنفيذية ، لأنه لا ننفذ نحن ننفذ من خلال السلطة التنفيذية ، نحن نضع عصا جديدة في يد السلطة التنفيذية .

عندنا لجنة تشريع قوانين دائمة ، فهذه اللجنة تنظر في القوانين التي تنطبق على العمل الاعلامي ، خارج هذا عندنا مؤسسات للإعلام رسمية وعندنا صحافة ولنا فيها علاقات من خلال السلطة التنفيذية أو من خلال نقابة الصحفيين . أما أن نصر على أن التوجيه الوطني بأنه رؤية واحدة ، يعني مثل الانكشارية راح نوجه الناس بخط واحد فهو مضاد للحريات ومضاد للتعددية ، ونحن نفترض أن من يعمل بالاعلام هو مسؤول ويعرف أن الحرية ليست تنسيب هي حقوق وواجبات وإلتزامات . فأنا أتحفظ جداً على موضوع التوجيه الوطني .

دولة رئيس المجلس : السيد علي الشطي

السيد علي الشطي :

شكراً دولة الرئيس أنك أتحت لي المجال لأتحدث مع اني أكثر من مرة رفعت يدي ولا أعرف كأن . . .

دولة رئيس المجلس :

عفواً أرجوكم أنا أريد من بداية عمل المجلس أنا لا أتجاهل انسان ، مسجل عندي كل واحد حسبما رفع يده ، فأنا ما تجاوزت على أحد لغاية الآن . أما أن يأخذ الكل نفس الدور لا يمكن ترتيب ذلك .

السيد علي الشطي : يا سيدي أرجع وأعود للاقتراح اللي تقدموا به الاخوان لتحديد مهام اللجان مسبقاً قبل أن نقترح هذه اللجان حتى نعرف ما هي اللجان .

القضية الثانية أنا مع الاقتراح اللي تقدموا به بعض الاخوان بتجميع اللجان التي ستتشابه في عملها ، على سبيل المثال بعض الاخوان اقترحوا لجنة الفقر والبطالة فأنا أقترح لجنة أشمل منها هي لجنة الشؤون الاجتماعية تشمل الفقر والبطالة وكل القضايا الاجتماعية . أيضاً مع الاقتراح أن اللجنة الزراعية يضم لها لجنة المياه والري لأن الزراعة والمياه والري يوجد ترابط كبير بينهم .

فأنا مع اقتراح تجميع اللجان حتى لا نرهق المجلس في لجان كثيرة متشابهة في أعمالها . . . وشكراً دولة الرئيس .

ـ وهنا أنصت الجميع واستمعوا لآذان العصر ـ

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النسور .

الدكتور عبد الله النسور :

أنا لا أريد أن أتحدث فيما تحدث به الأخوة ولكني أنبه لقضية بالغة الأهمية متعلقة باللجان الدائمة .

سيدي الرئيس ، اللجنة الادارية تتعلق بالقضايا الادارية ومشاكل المواطنين ، المتاعب التي يلقونها مع الدوائر الحكومية . لجنة الشؤون الخارجية مفهوم بماذا اهتمامها ، لجنة الشؤون المالية منحصر عملها في الموازنة وفي القوانين المتعلقة بزيادة الايرادات أو زيادة النفقات ، فقط لا غير ، لجنة الشؤون القانونية متعلقة بكل التشريعات بدون أي استثناء .

أنا أعتقد أن اللجان الدائمة وسيكتشف المجلس بعد أول فرصة مناسبة عجز اللجان الدائمة عن تحقيق الأهداف المتوخاة منها . إذا عرض على المجلس الكريم قانون البنك المركزي أو قانون متعلق بقانون الجمارك أو قانون متعلق بتنظيم الصناعة في المملكة ، هذا لا يذهب الى اللجنة المالية والاقتصادية إطلاقاً ، هذا يذهب الى اللجنة القانونية وكأن الصياغة القانونية هي الأساس أو كأن قانونية القانون والتزامه بالتشاريع وارتباطه بالدستور هو الأساس مع أن الأساس غير ذلك ، الأساس أن نضع تشاريع اقتصادية ومالية ، تؤدي أهداف اقتصادية ، وليست تؤدي سلامة اللغة القانونية وارتباط القوانين فقط .

في المجلس السابق أرسل الى اللجنة المالية قانون البنك المركزي رقم كذا لسنة كذا وأرسل قانون البنك المركزي لسنة كذا للجنة أخرى ، يعني واحد ذهب للمالية وواحد ذهب للقانونية ، هذا شيء حصل .

إن هناك عجزاً رئيسياً في النظام الداخلي الذي يصف أعمال اللجان الدائمة وعلينا تصويبه منذ الوهلة الأولى وأنا أضع اقتراحي هذا أمام اللجنة القانونية بالذات لترى رأيها .

النقطة التالية سيدي الرئيس ، انها التجربة اثبتت أن هناك مواضيع واهتمامات رئيسية كثيرة ليست في عمل أي من اللجان الأربعة الدائمة ، منها الزراعة والمياه مثلاً ، ومنها القضايا الاجتماعية والفقر والبطالة منها البيئة ، هذه لا تلم بها أي من اللجان الأربعة . إن حصر المجلس في قفص اللجان الأربعة سيساهم أيضاً في إعطاء صورة باهتة عنه ، وانه لا يؤدي عمله وأنه لا يقوم بشيء وسوف تداهمنا القضايا والمشاكل ونحن منشغلون في توزيع الدور في الكلام واعطاء نقطة النظام وعدمها .

أنا أرى سيدي أن اللجان المؤقتة في أهمية اللجان الدائمة ، ولكنك تعجب سيدي الرئيس انه إذا جاء موضوع النظام التربوي وإصلاحه هذا لا يُعرض إلا على اللجنة القانونية . إذا في قانون لا يذهب الى اللجنة التربوية ، مما يساعد دمج اللجنتين لاعطاء لمحة فنية أو لمسة فنية بالاضافة الى اللمسة القانونية وهذا الذي تفضل به الأخ أبو عصام، ولذلك على المجلس معالجة أين يذهب القانون ، هل يذهب الى اللجنة الفرعية أم يذهب الى اللجنة الدائمة ؟ . النظام الداخلي يحدد اللجنة الدائمة ، وهذا أيضاً نقص وعلينا تدارك هذا النقص .

ثالثاً سيدي الرئيس ، لقد تحدث عدد من الأعضاء وكلهم على حق وأثاروا أسماء اللجان ، أسماء من المجلس السابق أو أسماء أخرى ومقترحات دمج وفك بعض اللجان بعضها من بعض . أنا أقترح الاقتراح المحدد التالي سيدي الرئيس ، أن تلخص هذه الاقتراحات هذا أولاً من قبل الأمانة العامة ثانياً أقترح أن يطلب من كل من رفع يده مقترحاً لجنة جديدة أو دمج لجان قائمة مثل الأخ علي مثلاً أو خلافه ، وهي مقترحات وجيهة ، أن يعطي الى الأمانة مكتوباً باليد ماهي المهام التي يراها هو . أما تقترح لجنة أمن وأنا لا أعرف ما الذي تريده ، أنا لا أصوت على هذه اللجنة . بدي أفهم ما الذي تريده في الأمن ؟ إذا كان بدك تمد يدك في الأمن الداخلي أنا لا أوافق ، اذا لك نظرة ثانية أنا أريد أن أسمعها.

سيدي الرئيس ، أن كثرة اللجان مع ذلك وهي نقطتي الرابعة تجعل من الصعب على العضو أن يتابعها ولذلك لا يسجل اسمه فيها ، مما يتركها في أيدي كتلة واحدة ، أو حزب واحد أو جهة واحدة فتكثف وجودها فيها وبالتالي تعطي إنطباع سلبي أو إيجابي عن الأداء في الدولة .

مثلاً إذا نقطتي ليست واضحة ، لنفرض للجنة الاعلام لم يرفع يده أحد ، الكل مشغول ، وجاء ثلاثة من كتلة الأخ عبد الرؤوف الروابدة ودخلوا في لجنة الاعلام بدهم يعملوا هنا حقيقة مشاهد نحن في غنى

عنها للاساءة للإعلام أو لتثمينه والتطبيل والتزمير لا قدر الله .

هذا شيء مش كويس وأنا لا أنصح به ولا أوصي به ، وأنصح أن نتريث به .

نقطتي الأخيرة سيدي الرئيس ، هناك مقترح من الأخ جمال الخريشا ومقترح من الأخت توجان ، وعلى الرغم من تناقضهما في الشكل ، شكل جمال مع شكل توجان ، إلا أنهما يلتقيان في نقطة واحدة . إن لجنة الاعلام والتوجيه من شأنها أن تقيد الاعلام في سلاسل وقيود لا أقبلها ولا أوافق عليها وأرجو المجلس أن لا يصوت عليها ، وكذلك لجنة الأمن والدفاع أن لا تستحدث هذه اللجنة لأن من شأن هذه اللجنة وضعنا في وضع لسنا في حاجة اليه لأن الأمن مستتب والأمن للجميع والأمن بإذن الله كويس ، وكذلك الدفاع والدفاع مقصود به القوات المسلحة ، فأقترح صرف النظر عن هاتين اللجنتين . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً دكتور عبد الله ، يا إخوان على القائمة عندي السيد محمد عودة نجادات ، توفيق كريشان ، بسام العموش ، عارف البطاينة ، حمزة منصور ، منصور بن طريف ، الشيخ عبد المنعم ، عبد الكريم الدغمي . هل تريدون أن تكملوا أم نعطي الكلام للجميع ؟ يعني بدنا نرجع لنفس الموضوع .

لو سمحتم ، بالاذن من الجماعة اللي مسجلين ، نرجع للاقتراح بأن نقدم مهام اللجان المقترحة ثم نناقش المهام مع أسبابها ويتم الأمر ، هل هذا مقبول يا اخوان ؟ هل نسير بذلك ؟ طيب ، إذا هذا مقبول مع الاعتذار للأخوة المسجلين بأن نقرر بأن الزملاء اللي قدموا اقترحات بانشاء لجان يضعوا لنا مهام لها ثم نناقش المهام وإنشاء اللجان في وقت لاحق .

دولة رئيس المجلس :

دولة الرئيس نسيت دولتك ملحوظة ، أنا اقترحت سيدي أن تكلف الأمانة والمكتب الدائم في النظر في اللجان الدائمة أيضاً ، يعني هذه هي المناسبة سيدي ، يعني اللجنة الدائمة إذا كانت عاجزة تُنظر فيه كله كاقتراح واحد .

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات :

الحقيقة أنا أتحدث عن لجان لها عمل متواصل ، وهناك لجان قريبة من اللجان الدائمة وهي لجنة الحريات واللجنة الزراعية والصحية والبيئة . هذه اللجان مهامها معروفة ولها ملفات أرجو أن لا تعامل مثل الاجتهادات الجديدة ، هذا الحقيقة يعتبر كأنه شيء خارج عن العمل الديمقراطي .

العمل البرلماني عمل متواصل ، أرجو أن تكون مثل لجنة الحريات واللجنة الزراعية والبيئة والتربوية قريبة من الدائمة ومهامها معروفة وموثقة في الأمانة العامة ، هذه اللجان ليست بحاجة الى تقديم جديد . . . وشكراً .